بحوث علمية محكمة (١)

الفرق المنهجي

بين أهل السنة وأهل الأهواء

تأليف
د/ عبد الله بن عبد العزيز العنقري
أستاذ العقيدة الإسلامية المساعد بكلية التربية
بجامعة الملك سعود بالرياض

دار التوحيد للنشر
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله الناصح الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا يرتاب الباحث في موضوع الفِرَق أن ثمة وجوه اختلاف كثيرة بينها، بيد أن الملفت للنظر هو اتفاق أهل الأهواء في أصل جامع التقوا حوله ـ رغم تباين مشاربهم ـ صاروا بسببه في شِقّ وأهل السنة في شِقّ.

ويتركز هذا الفَرْق حول النص الشرعي من القرآن والسنة، حيث يقرر أهل السنة بجلاء أن إقرار العبد بالشهادتين يفرض عليه أن يجعل كلام من آمن به رباً ومعبوداً، وكلام من آمن به نبياً ورسولاً بالمقام الذي لا يدنو منه مقام، فيلزم العبدَ عندهم أن يترك كل قول وعَقْد يخالف النصوص مهما مالت

إليه النفس وأُشْرِبه القلب[١]، فإن النهي قد ورد صريحا عن مجرد رفع الصوت فوق صوت النبي ﷺ، وتوعَّد الربُّ من فعل ذلك بحبوط عمله في قوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾[الحجرات:٢].

فإذا كان رفع الصوت فوق صوت المبلغ عن ربه سبباً لحبوط العمل، فكيف بتقديم الآراء والأذواق والسياسات على ما جاء به ورفعها عليه! أليس أولى أن يكون محبطاً للأعمال[٢]؟

وقد قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥].

قال ابن جرير رحمه الله: ((أي لا يصدِّقون بي وبك وبما أنزل إليك حتى يُحكِّموك فيما شجر بينهم، يقول: حتى يجعلوك حَكَماً بينهم فيما اختلط بينهم من أمورهم فالْتَبَس عليهم حُكْمه... ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ يقول: لا يجدوا في أنفسهم ضيقا مما قضيت، وإنما معناه ثم لا تحرج أنفسهم مما قضيت، أي لا تأثم بإنكارها ما قضيت وشكّها في طاعتك، وأن الذي قضيتَ به بينهم حق لا يجوز لهم خلافه))[٣].

---

(١) انظر: معارج القبول، للشيخ حافظ حكمي (٢/ ٦٠٢-٦٠٨)، و(٦١٤-٦٣٠).

(٢) راجع إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٥١).

(٣) جامع البيان (٥/ ١٠٠).

وقد ذمّ الله قوماً أرادوا التحاكم إلى غير الكتاب والسنة، مع دعواهم الإيمان بما أنزل الله، فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾[النساء: ٦٠].

وهذا كما قال ابن كثير رحمه الله: ((إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، كما ذُكِرَ في سبب نزول هذه الآية))(١).

ولما ذَكَرَ ما قيل في سبب نزول الآية قال ـ مبيناً سعة مدلولها ـ: ((والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هنا))(٢).

هكذا يعتقد أهل السنة في هذه النصوص.

أما خصوم أهل السنة فيتفقون ـ وهم الفُرَقاء المتنافرون ـ على عدم الرفع من شأن النص إلى هذا الحد، ويصفون أهل السنة بسبب موقفهم هذا بسيل من الأوصاف ـ التي وإن انطوى بعضها على إقذاع وتجنٍّ ـ فإن منها ما قد أُطلِق على أهل السنة لمجرد تمسكهم بالنص وعضهم عليه بالنواجذ ـ وتلك

(١) أورد ابن جرير في جامع البيان (٥/ ٩٦-٩٨) عدة روايات في سبب نزول الآية.

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥١٩).

شكاة ظاهر عنك عارها ـ[١].

وقد عني أهل العلم بإيضاح مسلك الفريقين مع النص، وقرروا أنه المعْلَم الأكبر الذي ميز أهل السنة عن مخالفيهم، بحيث صار فرقاً منهجياً يُعرف به المتَّبع من المبتدع.

وسطَّر أهل العلم في بيان هذا الأمر العظيم وبيان ما ترتب عليه من نتائج عبارات في غاية الحسن والنفاسة.

وسيكون بسط هذا الموضوع ـ إن شاء الله ـ من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: في بيان هذا الفرق في جانب أهل السنة وأهل الأهواء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

المبحث الثاني: أهم نتائج الفرق بين المنهجين.

مصطلحات البحث:

١ - المنهجي: تقول العرب: نَهَجَ الطريقُ نَهْجاً ونُهوجاً: وضح واستبان، والمنهاج: الطريق الواضح والخطة المرسومة، والمنهَج: المنهاج[٢].

---

(١) انظر للألقاب التي أطلقها أهل البدع على أهل السنة، وجواب أهل العلم عنها: الفتوى الحموية لابن تيمية ص(٥٣٢-٥٣٩).

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ٩٥٧).

٢- **أهل السنة:** الأصل أنه يقابل أهل البدعة، للزوم الأولين لسنة النبي ﷺ، ولزوم الآخرين لما ابتدعوه[١].

ويطلق على أهل السنة أسماء مقبولة لا تدل على أيٍّ من أنواع الانتماء الباطل الضيّق، ومن أشهرها تسميتهم بأهل الحديث؛ لأنهم اعتقدوا ما جاء في الحديث، فإذا عُبِّر بهذا الاسم في مجال الاعتقاد انصرف إلى أهل السنة.

وليس المقصود بأهل الحديث أولئك المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل المراد بهم من كان أحق بحفظه وفهمه واتّباعه ظاهراً وباطناً[٢].

بيد أن لفظ (أهل السنة) يطلق ويراد به معنيان[٣]:

الأول: عامّ يدخل فيه جميع الفرق المنتسبة للإسلام، سوى الشيعة، وهو اصطلاح العامة.

الثاني: خاصّ، يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة.

٣- **أهل الأهواء:** هم ـ عند السلف ـ كل من خرج عن موجب الكتاب

---

(١) انظر مقولة ابن سيرين في مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨)، وفتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٤٧-٣٤٨).

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية (٤/ ٩٥)، ووسطية أهل السنة بين الفرق، للدكتور محمد باكريم محمد باعبد الله ص(٩١-١٢٦).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢٢١) لابن تيمية، والفتاوى (٣/ ٣٥٦).

والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعبّاد، لأن من لم يتّبع العلم الذي بعث به النبي ﷺ فقد اتّبع هواه(١).

وأنبه إلى أني سأركز - إن شاء الله - على تبيين هذا الفرْق المنهجي من خلال كلام أهل العلم، حتى لا يبدو الموضوع مجرد وجهة نظر ارتضاها الكاتب، كما أني أستفيد في بيان الموضوع من كلام أهل العلم، وإن كان الواحد منهم ضمن دائرة أهل السنة العامة، لأن الحق يقبل من حيث هو حق، ومن الله أستمد التوفيق.

المبحث الأول

في بيان هذا الفرق

في جانب أهل السنة وأهل الأهواء.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

تفاوت أهل العلم في بيان هذا الفرق بين مُسهِب وموجِز، وبين واصف ومحلِّل.

وممن عني ببيان هذه المسألة أبو محمد بن قتيبة[١] عند دفاعه عن أهل السنة وما يروونه من النصوص، حيث قال مبيناً منهج أهل السنة: ((فأما أصحاب الحديث فإنهم الْتَمَسُوا الحق من وجهته وتتبعوه من مظانّه، وتقربوا من الله تعالى باتّباعهم سنن رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره وأخباره))[٢].

فقوله رحمه الله: ((التمسوا الحق من وجهته)) وصف دقيق لمنهج أهل السنة في تلقي الحق، حيث سلكوا السبيل الوحيد الموصل إليه.

وذلك أن معرفة ما يجب لله وما يجوز عليه وما يمتنع عليه هو أصل الدين وأساس الهداية وأفضل ما اكتسبته القلوب، فلا يمكن أن يتركه الرسول ﷺ إلا وهو في غاية التمام والبيان[٣].

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، صاحب التصانيف، قال الذهبي: ((الرجل ليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمة وعلوم مهمة))، توفي سنة ست وسبعين ومائتين، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٢-٤٤).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(٥١).

(٣) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية ص(١٩٦-١٩٩).

ومن هنا حرص أهل السنة على الْتماس هذه المطالب العظام وغيرها من أمور الدين في نصوص الوحي المباركة، فأتوا إليها ـ دون أدنى مقررات سابقة ـ لتقودهم هذه النصوص، لا ليقودوها، ولتوقفهم هي على الحق الذي يجب لزومه.

ولهذا ارتبط منهج أهل السنة بالنصوص نفياً وإثباتاً وتوقّفاً، فلا تجد لهم قولاً إلا ما دلت عليه.

وهذا ما عبّر عنه الخطيب البغدادي[١] بدقة، حيث قال: ((وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث فإن الكتاب عُدّتهم، والسنّة حُجّتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم))[٢].

ونحوه قول اللالكائي[٣]: ((كل من اعتقد مذهباً فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب، وإلى رأيه يستند إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسولُ الله ﷺ، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، صاحب التصانيف الشهيرة في علوم الحديث، معدود في علماء الشافعية، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٣٥-١١٤٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٩-٣٩).

(٢) شرف أصحاب الحديث ص(٢٨).

(٣) هو هبة الله بن الحسن الطبري، برع في المذهب الشافعي، مع ملازمة للسنة، توفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٠٨٣-١٠٨٥)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١/ ٣٧٨-٣٧٩).

يستدلون، وإليه يفزعون[١] ...))[٢] تماماً كما وقع للإمام أحمد مع خصمه ابن أبي دؤاد[٣] في المحنة المعروفة، حيث قال له أحمد: هل معك في هذا كتاب أو سنة؟ فقال ابن أبي دؤاد: وأنت لا تقول إلا بها في الكتاب والسنة؟ فقال رحمه الله: ((وهل يقوم الإسلام إلا بالكتاب والسنة؟))[٤].

وبذلك ندرك أن لأهل السنة وخصومهم في هذا السبيل مرحلتين اثنتين، بيد أن الفرق الجليل هنا في نقطة البدء.

فأهل السنة لا مرحلة لديهم أوّلُ من النص، فهو الأصل وعليه المعوَّل، وبعد هذه المرحلة يأتي بناء القواعد، وذلك يعني أن ما سوى النص مسبوق لا سابق ومَقُود لا قائد، على حد قول أبي الدرداء رضي الله عنه لما أُبلغ سلام إخوان

---

(١) هذه العبارة مثل عبارة الرد إلى الرسول ﷺ الواردة في قول الله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩]، ومعناها: الرد إلى النبي ﷺ في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، كما بين ذلك ابن جرير في جامع البيان (٥/ ٩٥-٩٦)، ونقله عن غير واحد من السلف.
وعليه فإن الفزع إلى النبي ﷺ في حياته يكون بالفزع إليه نفسه عند حدوث ما يُشْكِل أو يوجب الفزع، وأما بعد وفاته فالفزع إلى سُنّته المباركة، ففيها بحمد الله ما يسكن الفزع ويحل الشُّبَه.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٣-٢٤).

(٣) هو أحمد بن أبي دؤاد فرج الإيادي، القاضي الجهمي، كان داعية إلى القول بخلق القرآن ـ والعياذ بالله ـ زمن خلفاء بني العباس الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق، ولما تولى المتوكل صادره حتى افتقر، مات عام أربعين ومائتين، انظر: السير للذهبي (١١/ ١٦٩-١٧١).

(٤) ذكر محنة الإمام أحمد، جمع حنبل ص(٥١).

له: ((قل لهم فليُعطُوا القرآن بخزائمهم))[١] أي: ((اجعلوا القرآن مثل الخزام في أنف أحدكم، فاتبعوه واعملوا به))[٢].

وهذا المنهج العظيم في التعامل مع النص مما لا يختلف فيه أهل العلم، كما قال الشافعي: ((لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في ... أنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تَبَع لهما))[٣].

وذلك أنهما الإمام الدالّ على كل خير.

وحقّ الإمام أن يتقدم من ائتم به، ويكون المأموم له تبعاً، وبه مقتدياً، فبذلك تتضح المعالم وتهتدي الأمّة إلى رشدها.

ومن هنا قال أبيّ بن كعب ﷺ لرجل طلب منه أن يوصيه: ((اتّخذ

---

(١) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ١٤٢)، كما روى ابن أبي شيبة في هذا الموضع، والدارمي في السنن (٢/ ٨٩٢)، نحوه عن أبي موسى ﷺ.

(٢) بذلك فسره عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٨) بعد روايته له، وقال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٢٩-٣٠): ((يريد به الانقياد لحكم القرآن، وإلقاء الأزمّة إليه... وقيل يَعطُوا مفتوحة الياء، من عطا يعطو إذا تناول، وهو يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون المعنى: أن يأخذوا القرآن بتمامه وحقه، كما يؤخذ البعير بخزامته، والأول الوَجْه)).

والخزائم جمع خزامة، وهي حلقة من شعر تُجعل في أحد جانبي منخر البعير، كما في النهاية لابن الأثير (٢/ ٢٩).

(٣) كتاب جماع العلم ضمن الأم (٧/ ٢٧٣)، ونحوه ما نقله قوام السنة الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٩٨) عن "بعض علماء السنة".

كتاب الله إماماً، وارض به قاضياً وحكماً))[١].

وقال عمر بن عبد العزيز ـ موصياً ابنه عبد الملك ـ: ((أما بعد فاتخذ الحق إماماً))[٢].

وقال أبو عثمان الحيري[٣]: ((من أمّر السنة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمّر الهوى على نفسه نطق بالبدعة، لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾[النور:٥٤]))[٤].

وهذه المكانة السامية للنص هي ـ كما أسلفنا ـ من الواجبات التي يستلزمها الرضا بالله رباً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً، كما قال البوشنجي[٥]:

---

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٣).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٨٤).

(٣) هو أبو عثمان سعيد بن إسماعيل النيسابوري العابد، عني بالحديث، وكان إذا بلغ سُنّة لم يعمل بها وقف عندها حتى يعمل بها، توفي عام ثمانية وتسعين ومائتين، انظر لترجمته السير للذهبي (١٤/ ٦٢-٦٦).

(٤) رواه نصر المقدسي في كتاب الحجة (١/ ٢٤٣)، وهذا لفظه، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٤٤)، والهروي في ذم الكلام (٤/ ٣٨٠)، وقال الذهبي في السير (١٤/ ٦٤) معقباً على مقولته: ((قلت: وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص:٢٦])) لأن أبا عثمان دلّل على قوله فيمن أمّر السنة فقط، ولم يدلّل على قوله فيمن أمّر الهوى.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي، شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور، توفي سنة تسعين ومائتين، وقيل: إحدى وتسعين ومائتين، انظر لترجمته تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦٥٧-٦٥٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٨-١٠).

((الواجب على أهل العلم والإسلام أن يلزموا القصد[١] للأتباع[٢] وأن يجعلوا الأصول التي نـزل بها القرآن وأتت بها السنن من الرسول ﷺ غايات للعقول، ولا يجعلوا العقول غايات للأصول))[٣].

وقال ابن عبد البر: ((واعلم يا أخي أن السنن والقرآن هما أصل الرأي، والعِيار[٤] عليه، وليس الرأي بالعيار على السُّنَّة، بل السنة عيار عليه، ومن جهل الأصل لم يصب الفرع أبداً))[٥].

فأما خصوم أهل السنة فالـمسألة عندهم بضد ذلك، إذ إن مرحلة بناء القواعد سابقة لمرحلة النص، ولهذا جعلوها الأصل وجعلوا النص لها تبعاً، كما يأتي بيانه بحول الله.

وإنما سلم أهل السنة من هذه الورطة؛ لأن الأَوْلويات لديهم ـ بحمد الله ـ مُرتَّبة بدقة.

وفي بيان هذه الحقيقة الكبيرة يقول أبو الـمظفر السمعاني[٦] بعد كلام له

---

(١) القصد: استقامة الطريق والعدل، انظر اللسان (٣/ ٣٥٣).

(٢) هكذا في الأصل، ولعل صوابها ((للاتّباع)) بحذف الهمز، وتشديد التاء المكسورة.

(٣) رواه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٣٤٧-٣٤٨).

(٤) العيار: ((كل ما تُقَدَّر به الأشياء من كيل أو وزن)) كما في المعجم الوسيط (٢/ ٦٣٩).

(٥) جامع بيان العلم (٢/ ١١٤٠).

(٦) هو منصور بن محمد التميمي الحنفي ثم الشافعي، برع في مذهب أبي حنيفة واستمر عليه ثلاثين عاماً ثم تحوّل شافعيّاً، ومال إلى طريقة السلف ونصرها، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة، انظر لترجمته كتاب الأنساب لحفيده أبي سعد السمعاني (٣/ ٢٩٩)، وطبقات =

عن مسلك أهل الأهواء: ((وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قِبَلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووقفهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم))[١].

فقوله عن أهل السنة: ((**جعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما**)) هو بعينه ما أراده ابن قتيبة فيما تقدم، حين قال عنهم: ((**التمسوا الحق من وجهته**))، بيد أن السمعاني أشار إلى ما ذكرناه بشأن المرحلتين، حيث قال بعد كلامه هذا ـ وهو كلام عن المرحلة الأولى ـ: ((وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة...)).

وهذا كلام عن المرحلة الثانية، والتي يكون فيها تأسيس القواعد والأقوال، بل والخواطر مبنيّاً على نصوص الوحي.

وحيث إن مرحلة بناء القواعد تأتي عقب مرحلة النص، فإن النص فيها هو المحكَّم، ولهذا ردّ إليه أهل السنة كل شيء، وجعلوه الميزان الذي لا يكذِّب، فإن صحّحه قُبِل، وإن خالفه رُدّ، كما قال الحسن البصري: ((لن يزال لله نُصحاء في الأرض من عباده، يَعرضون أعمال العباد على كتاب الله، فإذا

الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢/ ٤٨٩-٤٩٠).

(١) نقله عنه تلميذه قوام السّنّة الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤)، ونقله السيوطي في صون المنطق ص(١٦٦-١٦٧).

وافقوه حمدوا الله، وإذا خالفوه عرفوا بكتاب الله ضلالة من ضل، وهدى من اهتدى))[١].

وهذا أعظم ما يمكن التشبث به، لتمييز الحق من الباطل، فإن أهل الحق لا يُقدِّمون على كلام الله وكلام رسوله ﷺ شيئاً كائناً ما كان؛ فلهذا قال ابن تيمية: ((جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريقِ السعادة والنجاة، وطريقِ الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنـزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصِدْق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه، لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده، ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يُمسك فلا يتكلم إلا بعلم))[٢].

وهذا ما درج عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن سلك سبيلهم ((لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه، نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا

---

(١) نقله الشاطبي في الاعتصام (١/ ٣٤) عن كتاب القطعان لابن وضاح، وروى أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٥٧-١٥٨) نحواً منه عن الحسن.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

أصل أهل السنة))[١].

فـ((الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل))[٢].

وإذاً فالـمسألة مسألة تحديد الأصل الذي يُبدأ به ما هو؟ حتى يُنطلق منه أولاً، ثم يُرجع إليه، ويحال عند التنازع عليه.

ويُلحظ كثرة ما أبدى أبو العباس وأعاد في نسبة هذا الـمسلك لأهل السنة، وَوَصْفُه ذلك بأنه هو أصلهم، وعليه معوّلهم، وأنهم في ذلك مُستنُّون بسلفهم الكرام الذين كان هذا هديهم، فمن النص يتعلمون، وبه يتكلمون، وفيه ينظرون ويتفكرون، وبه يستدلون، لِـما أن ذلك هو السبيل للفرقان بين الحق والباطل، فلذلك صار كل ما سوى النص مردوداً إليه، غير مقدَّم بين يديه، كما قال ابن كثير عند قول الله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[النور:٦٣]: ((فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائناً من كان))[٣].

وهذا الـمسلك هو مسلك غير الـمبتدع كما يقول الشاطبي، فإنه ((إنما جعل الهداية إلى الحق أوّل مطالبه، وأخّر هواه ـ إن كان ـ فجعله بالتّبَع))[٤] إذ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٣).

(٢) المصدر نفسه (١٣/ ١٤٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٠٧).

(٤) الاعتصام (١/ ١٣٥).

الراسخ في العلم من يطلب الحق من الأدلة[١].

ومن هنا قال اللالكائي بعد نقده منهج من عدل عن تأسيس أصوله على الكتاب والسنة: ((ولو أخذ سبيل المؤمنين، وسلك مسلك المتَّبِعين لبنى مذهبه عليهما، واقتدى بهما))[٢].

وهذه الجملة ـ رغم إيجازها ـ بليغة في بيان منهج أهل السنة، فإن سبيل المؤمنين الذي أشار إليه هو الذي يُبنى فيه المذهب على النص، ويقتدى به، كما قدَّمْنا، وهو السبيل الذي توعد الله من حاد عنه بقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾[النساء:١١٥].

وقال ابن القيم ﷺ بعد ذكره حال أهل البدع، وطريقتهم في التعامل مع النص: ((فأما أهل العلم والإيمان فطريقهم عكس هذه الطريقة من كل وجه، يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه، ويُرد ما يتنازع الناس فيه إليه، فما وافقه كان حقاً، وما خالفه كان باطلاً))[٣].

ولذا قال عن أهل السنة: ((لم يؤصِّل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول، فهو أصلهم الذي عليه يُعوّلون، وجُنّتهم[٤] التي إليها

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٢٠).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١١).

(٣) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣/ ٩٩١).

(٤) الجُنّة بالضم: كل ما وَقَى، القاموس المحيط للفيروز آبادي (٣/ ٢١٠).

يرجعون))[١].

وقال أيضاً: ((أمّا أن نُقعِّد قاعدة، ونقول: هذا هو الأصل، ثم نرد السُّنَّة لأجل مخالفة تلك القاعدة فلعمر الله لهَدْمُ ألف قاعدة لم يُؤَصِّلها الله ورسوله أَفْرَضُ علينا من رد حديث واحد))[٢].

وهو كالذي تقدم عن الأعلام السابقين في تقرير أصل أهل السنة.

والحق أن هذه المسألة من الجلاء في منهج أهل السنة بما لا نحتاج معه إلى سوق كثير من النقول، فإن حقيقة الأمر كما قال محمد بن نصر[٣] رحمه الله: ((فمن دان بدين محمد ﷺ فليقبل ما أتاه على ما وافق رأيه أو خالفه))[٤]، وكما قال الأوزاعي في شأن السنة: ((ندور مع السنة حيث دارت))[٥].

ولهذا يَعجب العاقل كيف يُخَطَّأُ من هذا مسلكه ويُجتَهَد في تلمس عثرته! تماماً كما وقع للحافظ عبد الغني المقدسي[٦] رحمه الله فإنه في غمرة فتن

---

(١) شفاء العليل ص(٢٥).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٣٥٠).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، إمام في السنة، وكان من أعلم الناس في زمنه باختلاف الصحابة والتابعين، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين، انظر لترجمته تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦٥٠-٦٥٣)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ٢٧٧-٢٨٢)، حيث تعده الشافعية منهم، لأخذه عن تلاميذ الشافعي.

(٤) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٥٢).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٤).

(٦) هو أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، أحد كبار علماء الحنابلة، القائمين بالأمر بالمعروف، توفي سنة ستمائة، وقد جمع الحافظ ضياء الدين المقدسي سيرته في جزءين، استفاد =

وأحداث طُلِب منه أن يكتب اعتقاده؛ بغرض أن يوقف فيه على ما يحاسبه عليه السلطان[١] فكتب: ((**أقول كذا، لقول الله كذا، وأقول كذا؛ لقول الله كذا؛ ولقول النبي ﷺ كذا**)) حتى فرغ من المسائل التي يخالفه فيها خصومه، فلما رآها الملك قال: ((**أيش**[٢] **أقول في هذا؟ يقول بقول الله وقول رسول الله ﷺ**))[٣].

فهذا مسلك أهل السنة الذي لا يتزحزحون عنه في جميع المسائل، وفي سائر الأزمنة، فلهذا كانت عاقبة أمرهم أحسن عاقبة بحمد الله، كما يأتي بيانه في المبحث الثاني بحول الله.

الذهبي عامة ما أورد في ترجمته منها، كما صرح بذلك، انظر: السير للذهبي (٢١/ ٤٤٣- ٤٧١)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٣٨-٣٩).

(١) هو الملك الكامل محمد بن الملك أبي بكر بن أيوب، تملك الديار المصرية أربعين سنة، وكافح الفرنج برّاً وبحراً، توفي سنة خمس وثلاثين وستمائة، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/ ١٢٧-١٣١).

(٢) ((منحوت من (أيّ شيء) بمعناه، وقد تكلمت به العرب)) المعجم الوسيط (١/ ٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢١/ ٤٦٣).

وهذا الموقف من الملك يُذكِّر بموقف أبي حنيفة ﷺ حين ناقشه حماد بن زيد في مسألة دخول الأعمال في الإيمان، واحتج عليه بحديث عمرو بن عبسة المرفوع، وفيه التصريح بأن أفضل الإيمان الهجرة، وأن أفضل الهجرة الجهاد، وقال له حماد: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟

فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ فقال: بم أجيبه، وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ؟ أورده الطحاوي، كما نقل ذلك شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي ص(٤٩٤) رحمة الله على الجميع.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

تقدم أن لأهل السنة مرحلتين مُرتَّبَتين لا تسبق ثانيتُهما الأولى، وهما مرحلة إعمال النص المعصوم، ثم بناء القواعد عليه، بيد أن هذا المسلك القويم قد خَطِئَه خصومهم، لِما أنهم أتوا إلى النص ليقودوه إلى مقررات سابقة زعموا أن الحق لا يعدوها، ولذا نظروا إلى النصوص من خلال نوافذ مُشْرَعة عليها، لا يُنظر إلى النص إلا من خلالها.

وهنا وقع القوم في ورطة عظيمة، هي مخالفة عدد من قواعدهم المسبقة للنص، فلجؤوا إلى أمر شنيعٍ، غايتُهم منه سلامة المقررات المسبقة، حيث عمدوا إلى جعل النص تبعاً لها.

وهذا أمر دُونَه العَيُّوق[١]؛ لأن النصوص لا يمكن أن تأتي على وفق الأهواء، كما قال الرب تعالى: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾[المؤمنون: ٧١][٢].

---

(١) مَثَلٌ تضربه العرب لما يتعذر وجوده، انظر: مجمع الأمثال للميداني (١/ ٢٦٤)، والعيوق: ((نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريّا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء)) المعجم الوسيط (٢/ ٦٣٧).

(٢) اختار غير واحد من المفسرين أن المراد بالحق في الآية هو الله تبارك وتعالى، فيكون المعنى كما ذكر ابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٥٠): ((لو أجابهم الله إلى ما في أنفسهم من الهوى، وشرع الأمور على وفق ذلك لفسدت السموات والأرض ومن فيهن)).

ولذلك استقر القوم على واحد من أمرين، الأول في حال موافقة النص لـما قرّروه مسبقاً، فهذا يُعمل به اعتضاداً لا اعتماداً.

والثاني في حال الـمخالفة، فهذا له التأويل بالـمرصاد، وإلا فالتفويض ملاذ آمن ـ زعموا ـ.

وعليه فإن ورود النص وعدمه سواء؛ لِـما أن الأمر محسومٌ قبله، وإنما يستفاد من النص إذا وافق ما قُرّر مسبقا.

وقد ذم الله في محكم التنزيل قوماً من شأنهم أنهم ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾[المائدة:٤١]، فهم ـ كما بينت الآية ـ قد قرروا ما الذي ينتقونه وما الذي يطّرحونه ابتداءً، فما وافق الهوى ومالت إليه النفس فإنه يؤخذ، وما لم يكن كذلك فإنه يُحذر[١].

ولم يذكر ابن جرير في جامع البيان (١٨/ ٣٣)، ولا ابن كثير في تفسيره غير هذا القول.

أما ابن الجوزي فذكر معه قولاً آخر، هو أن المراد بالحق في الآية القرآن، فيكون المعنى على هذا القول: ((ولو نزل القرآن بما يحبون من جعل الشريك لله لفسدت السموات والأرض ومن فيهن))، انظر: زاد المسير (٥/ ٤٨٤).

(١) جزم ابن كثير في تفسيره (٢/ ٥٨-٦٠) أن الآية نزلت في شأن اليهوديَّين اللذين زنيا، وسأل اليهودُ رسول الله ﷺ عن حكمهما، واتفقوا على أنه إن حكم فيهما بالتحميم والجلد أخذوا بحكمه، وإن حكم بالرجم ـ الذي هو حكم التوراة ـ حَذِروه، ثم أفاض ابن كثير في ذكر الروايات بذلك، ومنها رواية البراء بن عازب رضي الله عنه في صحيح مسلم (١٧٠٠)، وفيها التصريحُ بنزول الآية في إثر هذه الواقعة، وتفسيرُ الآية بها، وهذا قول الجمهور في سبب نزول هذه الآية، كما في زاد المسير لابن الجوزي (٢/ ٣٥٨)، ومنهم ابن جرير في تفسيره،

ولا ريب أن من هذا مسلكه لا يعد متَّبعاً، حتى فيما وافق فيه النص؛ لأن الأمر كما قال عمر بن عبد العزيز لـمّا أوصى ابنه باتخاذ الحق إماماً: ((ولا تكن ممن يقبله إذا وافق هواه، ويدعه إذا خالف هواه، فإذاً أنت لم تُؤجَر فيما قبلت منه، ولم تنج من الإثم فيما دفعت منه، إذا خالفك))[١].

وذلك أن مَن هذا شأنه متبع لهواه، وإنما قَبِل النص عَرَضاً.

وقد حمل أهل العلم بالتفسير الآية العظيمة المبينة لمسلك أهل الزيغ مع النص على مسألتنا هذه، حيث يقول الرب تعالى ـ بعد أن بين أن آيات القرآن العظيم منها المحكم ومنها المتشابه ـ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[آل عمران:٧].

فقد أوضحوا أن اتباع المتشابه المذكور في الآية يراد به ما تواطأ عليه أهل الضلال من العمل على تحريف النص وإنزاله على أهوائهم؛ ليسلم لهم باطلهم؛ وليوهموا الغُمْر أنهم يملكون البرهان الدال عليه من النص الشرعي.

وإنما سلكوا هذا المسلك الوعر؛ لِما قدّمنا من أن القوم قد حدّدوا المرحلة الأولى التي يُنطلَق منها ـ وهي سابقة للنص كما عَلِمت ـ فصار العمل دؤوباً لإخضاع النص وإنزاله على وفق هذه المرحلة؛ لأن اللاحق لا ينبغي أن يتقدم السابق!!

والذي أورد أقوالا أخرى في سبب النزول، ورجح ما ذكرناه هنا، انظر: جامع البيان (٦/ ١٤٩-١٥١).

(١) رواه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٨٤).

وقد ثبت عن النبي ﷺ تحذيره من هذا الصنف بقوله ـ بعد أن قرأ الآية ـ: [فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سَمَّى الله، فاحذروهم][١].

وفي بيان هذه المسألة يقول ابن جرير رحمه الله عند تفسير الآية: ((يعني بقوله جل ثناؤه ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ ما تشابهت ألفاظه وتصرفت معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن محجة الحق، تلبيساً منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه)) ثم روى بسنده عن محمد بن جعفر بن الزبير[٢] في قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾: ((أي ما تحرف منه وتصرف؛ ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا؛ ليكون لهم حجة على ما قالوا وشبهة))[٣].

ثم نقل ابن جرير عن آخرين من أهل العلم أن معنى قول الله تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: ((ابتغاء تأويل ما تشابه من آي القرآن، يتأولونه إذا كان ذا وجوه وتصاريف في التأويلات على ما في قلوبهم من الزيغ وما ركبوه من الضلالة))[٤].

---

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هو محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام المدني، أحد فقهاء المدينة وقرائها، توفي سنة بضع عشرة ومائة، انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٩٣).

(٣) جامع البيان (٣/ ١١٨).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ١٢١).

ونحوه قول ابن إسحاق في معنى قول الله: ﴿ٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾: ((ما تأولوا وزينوا من الضلالة؛ ليجيء لهم الذين[١] في أيديهم من البدعة، ليكون لهم به حجة على من خالفهم، للتصريف والتحريف الذي ابتلوا به، كميل الأهواء وزيغ القلوب والتنكيب عن الحق الذي[٢] أحدثوا من البدعة))[٣].

وهو كالذي ذكرنا في بيان حال أهل الأهواء مع النص.

وقال ابن كثير في بيان معنى اتّباعهم المتشابه: ((أي إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها، لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دافع لهم وحجة عليهم؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ أي الإضلال لأتباعهم، إيهاماً لهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن، وهو حجة عليهم لا لهم))، ثم قال: ((وقوله: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ أي تحريفه على ما يريدون))[٤].

ونحوه قول الشوكاني في معنى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾: ((أي يتعلقون بالمتشابه من الكتاب، فيشككون به على المؤمنين، ويجعلونه دليلاً على ما

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب (الذي).

(٢) هكذا في الأصل، وهو خطأ قطعا، فإن معنى هذا الكلام أن الحق قد أحدثه أهل الابتداع، ويترجح أن الصواب (للذي) بلامٍ قبل (الذي) لإفادة التعليل، فيكون المعنى أنهم مالوا عن الحق، لأجل الذي أحدثوه من البدعة، والله تعالى أعلم، وانظر لمعاني اللام: المخصص لابن سيده (١٤/ ٥٠-٥١).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٦٨-٦٩).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٥).

هم فيه من البدعة المائلة عن الحق))(١).

وقال بنحو ما تقدم في معنى الآية ابن سعدي في تفسيره(٢).

وأورد الشاطبي الآية في الباب الذي ذكر فيه مأخذ أهل البدع في الاستدلال، موضحاً أن أهل الزيغ ((يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة، فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة، فليس في نظرهم إذاً في الدليل نظرُ المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نَظَرُ مَن حكم بالهوى، ثم أتى بالدليل كالشاهد له))(٣)، فهو إنما ((طلب في الأدلة ما يصحح هواه السابق))(٤).

ولما كان الأمر بهذه الخطورة التي ذكرنا فقد تنادى أهل العلم منذ القدم بالتحذير من هذا المسلك، بما يظهر معه للمتأمل دقة تحليل السلف لأهل الأهواء، ومعرفتهم العميقة بمأخذهم الأعوج في الاستدلال.

فقد سئل النخعي رحمه الله عن مقالات المبتدعة لما كثرت بالكوفة فقال: ((أوّه(٥) دقّقوا قولاً واخترعوا ديناً من قِبل أنفسهم، ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول [الله](٦) ﷺ، فقالوا: هذا هو الحق، وما خالفه باطل))(٧).

---

(١) فتح القدير (١/ ٣١٥).

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢).

(٣) الاعتصام (١/ ٢٢٠-٢٢١).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٢٢١).

(٥) بفتح الواو المشددة، كلمة تقال عند الشكاية أو التوجُّع، انظر: القاموس المحيط (٤/ ٢٨٠).

(٦) سقط لفظ الجلالة هنا، وهو موجود في رواية الهروي، كما يأتي تخريجه إن شاء الله.

(٧) رواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٢٣) ـ وهذا لفظه ـ والهروي في ذم الكلام (٤/ ١٠٣)، وورد =

فبين أن قولهم المخترع هو عندهم المعيار الذي يوزن به ما سواه، فلذا حصروا الحق فيه، مع أنه مُبتدَع ليس من الكتاب ولا من السنة في شيء، ثم حكموا على ما خالفه بأنه باطل، كما قال الحسن البصري ﷺ: ((إن المؤمن يأخذ دينه عن ربه ﷻ، وإن المنافق نصب رأيه فاتخذه دينا))[١].

وأفاض الأوزاعي ﷺ في بيان المسألة، فبعد أن بين أن على العبد الاتِّباع إذا بلغه أمر رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ فإن أصحابه أولى بالحق منا، لأن الله أثنى على مَن بعدهم باتباعهم إياهم بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾[التوبة:١٠٠] قال: ((وقلتم أنتم: لا، بل نعرضها على رأينا في الكتاب[٢] فما وافقه منها صدقناه، وما خالفه تركناه، وتلك غاية كل مُحدِث في الإسلام: ردُّ ما خالف رأيه من السُّنَّة))[٣].

فأفاد أن هذا ديدن أهل الإحداث، يَعْرضون النصوص على أهوائهم، فما وافقها قبلوه، وما خالفها رفضوه، وذلك لما عندهم من عظيم الخلل في الأولويات.

ولذا قرّر وكيع بن الجراح ﷺ أن هذه المسألة التي نحن بصدد

عنده بلفظ ((رقّقوا قولاً)) بالراء بدل الدال من الترقيق، وله وَجْه.

(١) رواه المقدسي في الحجة على تارك المحجة (٢/ ٥٢٠).

(٢) هكذا وردت بلفظ ((في الكتاب))، وأشار محقّق كتاب ذم الكلام إلى أن الكلمة قد ضُبّب عليها في إحدى النسخ.

(٣) رواه عثمان الدارمي في رده على المريسي ص(١٤٦)، والهروي في ذم الكلام (٢/ ٢٩٨)، وكذا (٤/ ١٥٠).

الحديث عنها تصل إلى حد الفرقان بين أهل السنة وأهل الأهواء، فقال: ((من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلب الحديث؛ ليقوي هواه فهو صاحب بدعة))[(١)]، قال البخاري معقباً على قول وكيع: ((يعني أن الإنسان ينبغي أن يلغي رأيه لحديث النبي ﷺ))[(٢)].

وذلك أن السنّي منطلَقُه النص نفسه، فلذلك طلبه ابتداءً؛ ليستهدي به، أما المبتدع فإنما طلبه لاحقاً بعد أن قعّد لبدعته القواعد، فلذا طلب الحديث لا ليستهدي به، بل ليلتمس فيه ما يؤيد بدعته فحسب.

وقد حذر الإمام أحمد من هذا المنهج بقوله: ((فليتق الله رجلٌ، وليَصِر إلى ما يعود عليه نفعه غداً من عمل صالح يقدمه لنفسه، ولا يكون ممن يُحْدث أمراً، فإذا هو خرج منه أراد الحجة له، فيحمل نفسه على المحك[(٣)] فيه وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو باطل؛ ليزين به بدعته وما أحدث، وأشد ذلك أن يكون قد وضعه في كتاب، فأُخِذ عنه، فهو يريد يزين ذلك بالحق والباطل، وإن وضح له الحق في غيره))[(٤)].

---

(١) ذكره البخاري في جزء رفع اليدين ص٣٨ بلا إسناد، ورواه الهروي في ذم الكلام (٢/ ٢٧٠).

(٢) جزء رفع اليدين ص٣٨.

(٣) هكذا وردت، والمِحَك: ما يُحك به من حجر وغيره كما في المعجم الوسيط (١/ ١٩٠)، ووردت في كتاب الحجة للمقدسي (٢/ ٦٠٧-٦٠٨) بلفظ: ((المحال)) وهي أوضح، والله أعلم.

(٤) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح ص(١٦٤)، وهو ضمن رسالة كتبها الإمام إلى رجل سأله عن مناظرة أهل الكلام والجلوس معهم.

وهو كلام خبير بهذا الصنف من الناس، إذ كان ممتحَناً بهم مدة طويلة من عمره المبارك، ولهذا تضمنت عباراته السالفة بياناً دقيقاً للمسألة، ومن ضمنه ما نبه إليه من تكلفهم المحال؛ ليجدوا لأنفسهم الحجة على ما وقعوا فيه من الإحداث، رغبة منهم في إظهار هواهم بما يَزينه، حتى وإن اتضح لهم أن الحق في غيره؛ لأن مرادهم ترويج باطلهم الذي ابتدعوه.

وقد جهر الإمام بهذا في وجه خصمه ابن أبي دؤاد ـ حين امتُحن ـ حيث قال له: ((اخترعت رأياً وتأولته تأويلاً تدعو إليه الناس))[١].

وأوضح محمد بن نصر أن من أسباب رد المرجئة الأخبار أنها ((لما لم توافق مذاهبهم، ورأوا أنهم إن أقروا بها لزمتهم الحجة ووجب عليهم الانتقال عن مذاهبهم، لم يجدوا أمراً أسهل عليهم من جحودها والكفر بها))[٢].

وذلك أن المبتدع إنما يريد تصحيح بدعته، فلما كان النص بخلافها بلغ به الاعتداد برأيه حدّاً ردّ معه النص الذي خالف هواه، فلذا تساءل ابن نصر ﷺ كيف يكون مؤمناً بالنبي ﷺ من يردّ سنته الثابتة ((برأيه أو برأي أحد من الناس بعده، تعمّداً لذلك، أو شكّاً فيها، أو إنكاراً لها حين لم توافق هواه؟! ثم يزعم أنه مؤمن عند الله مستكمل الإيمان... أم كيف يكون به مؤمناً من تعرض[٣] سنته على رأيه، فما وافق منها قبل، وما لم يوافقه منها

---

(١) ذكر محنة الإمام أحمد، رواية حنبل ص(٥١).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٤١).

(٣) هكذا في الأصل، والظاهر أن الصواب: (يعرض) بدلالة ما قبله وما بعده.

احتال لردِّها؟!))[١].

فهو كما وصفه اللالكائي: ((راكضٌ ليلَه ونهاره في الرد على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والطعن عليهما، أو مخاصماً بالتأويلات البعيدة فيهما، أو مسلطاً رأيه على ما لا يوافق مذهبه بالشبهات المخترعة الركيكة، حتى يتفق الكتاب والسنة على مذهبه))[٢].

فغرضه إذاً أن يسلم له مذهبه وأصله الذي أصّله ابتداءً.

وقال البربهاري[٣] عند كلامه على فشو الأهواء وتسلط أهلها: ((وحملوا قدرة الرب وآياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم وآرائهم، فما وافق عقولهم قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه))[٤].

ومراده أنهم لم يُبقوا على شيء من أمور الدين في سائر الأبواب إلا وأخضعوه لبدعهم، وصار قبوله موقوفاً عندهم على موافقة أهوائهم.

ولم يزل أهل العلم رحمهم الله يصفون داء أهل الأهواء هذا الوصف الدقيق، ترهيباً للأمّة من هذا المسلك الذي حذَّرها نبيها ﷺ، فإن حقيقة صنيع هؤلاء المفتونين هي التحذير من الحق والتواصي برده إذا خالف

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٥٨-٦٥٩).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١١-١٢).

(٣) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف، الفقيه الحنبلي، كان قوّالاً بالحق، ملازماً معتقد السلف، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، انظر: السير للذهبي (١٥/ ٩٠-٩٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/ ٣١٩-٣٢٣).

(٤) شرح السنة ص(٩٠).

أباطيلهم، كما قال من قبلهم: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾[المائدة:٤١].

وقد توسع أبو المظفر السمعاني رحمه الله في بيان هذا الفرق المنهجي بين أهل السنة وبين أهل الأهواء فقال ـ بعد كلامه عن منهج أهل السنة ـ: ((وأما سائر الفِرَق فطلبوا الدين لا بِطَرِيقِهِ؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم فطلبوا الدين من قِبله[1]، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرّفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم))[2].

وهذا بيان لحال أهل الأهواء مع المرحلتين اللتين ذكرنا، فأهل الباطل قد طلبوا الدين ((لا بطريقه)) كما يقول السمعاني، لأن طريقه هو النص، فلم يأتوا إليه إلا بعد أن أقاموا قواعدهم، ثم نظروا في النص لا للاستهداء به، بل ليعرضوه على تلك القواعد، فلذا سعى القوم ـ كما أوضح السمعاني ـ إلى تغيير

---

(١) عود الضمير مذكّراً في قوله: ((من قبله)) سائغ في اللغة، بأن يعاد إلى كلمة تفيد التذكير، مثل (الأمر المتقدم) أو نحوها، وقد وقع مثل هذا في أفصح الكلام، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[النحل:٦٦]، فأعيد الضمير مفرداً مذكّراً، مع أنه عائد إلى الأنعام.

انظر لمزيد من الشواهد والأمثلة: جامع البيان للطبري (٧/ ٨٩)، وفتح القدير للشوكاني (٣/ ١٧٤)، والعذب النمير في مجالس الشنقيطي في التفسير (١/ ٢٣٦-٢٣٩).

(٢) نقله عنه قوام السنة الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤)، والسيوطي في صون المنطق ص(١٦٦).

معنى النص ليتفق مع أباطيلهم، وبذلك صار النص عندهم مقُوداً لا قائداً ومهديّا لا هادياً.

ولـما كان الفرق بين أهل السنة وأهل الأهواء في هذه الـمسألة جسيماً وكبيراً قال السمعاني: ((**واعلم أن فصل ما بيننا وبين الـمبتدعة هو مسألة العقل**، فإنهم أسّسوا دينهم على الـمعقول، وجعلوا الاتّباع والـمأثور تبعاً للمعقول))[١].

أما ابن تيمية فأطنب في بيان هذا الفرق، وأجاد ﷺ في تتبع آثاره ونتائجه، ومن ضمن ذلك قوله ـ بعد ذكره مسلك أهل السنة مع النص ـ: ((وطريق أهل البدع والضلال بالعكس، **يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تَبَعاً لهم**، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات الـمتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه))[٢].

وقال في موضع أكثر تفصيلاً: ((**والـمفترقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآنَ والحديثَ**، فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه،

---

(١) نقله أيضا قوام السنة في الحجة (١/ ٣٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٥).

ويقولون: نفوّض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم، وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية مُحْكَمة يجب اتّباعها واعتقاد مُوجَبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب))[١].

وما ذكره من أن المبتدعة يحتجون بالنص اعتضاداً لا اعتماداً يؤكد ما قدّمنا من أن ورود النص وعدمه بالنسبة للقوم سواء، لأنهم قد حسموا الأمر من قبل، فأضحى الكلام في النص من باب تحصيل الحاصل.

والسبب ما ذكره رحمه الله من أنهم جعلوا أقوالهم المبتدعة هي المحكَم، حتى ((وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه))[٢]، بينما ((يجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقا لهم على ذلك القول))[٣].

وحيث إن المتشابه يُردّ إلى المحكم فقد ردّوا المتشابه عندهم ـ وهو النص ـ إلى المحكم ـ وهو قولهم المبتدع ـ فترتب على ذلك جَعْلُ قولهم الباطل أصلاً لا ينبغي العدول عنه، وجعل النص تبعاً لهذا الأصل، لا يجوز أن يستمسك به، مع وجود المحكم، عياذاً بالله.

هذا مع أنهم ((ليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا

---

(١) المصدر نفسه (١٣/ ١٤٢).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ١٤٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٣).

من أئمة الـمسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم))[١].

وأما ما ذكره من ركوبهم طريق التأويل أو التفويض فهو نتيجة لهذا الـمسلك، كما يأتي بحول الله عند ذكر نتائج هذا الفرق.

ولما كانت هذه المسألة التي نبحث هي الفرق المنهجي الكبير بين أهل السنة وأهل الأهواء قال ابن تيمية ـ بعد أن عرض مسلك الفريقين في التعامل مع النص ـ: ((فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة))[٢].

وتقدم قوله أن هذا هو جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، والسعادة والشقاوة[٣].

وقال ابن القيم ﷺ مبيناً حال أهل الأهواء: ((بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها وجعلوها أصول دينهم ومعتقدهم في رب العالـمين هي الـمحكَمة، وجعلوا قول الله ورسوله هو الـمتشابه الذي لا يستفاد منه عِلم ولا يقين، فجعلوا الـمتشابه من كلامهم هو الـمحكم، والـمحكم من كلام الله ورسوله هو الـمتشابه، ثم ردُّوا تشابه الوحي إلى محكم كلامهم وقواعدهم))[٤].

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٣٥٨).

(٢) المصدر نفسه (١٣/ ٦٣).

(٣) وللمزيد انظر منهاج السنة (٥/ ٩٥)، والإيمان ص(٢٧٣)، وكذا ص(٤١٦)، والنبوات (١/ ٤٢٠-٤٢٢).

(٤) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٩٠).

وقال أيضاً: ((لم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكَّلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة)) ثم بين رحمه الله سرّ هذه الملازمة للباطل وردِّ الحق فقال: ((**وكل من أصّل أصلاً لم يؤصّله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها**))(١).

وعبّر عنه بأسلوب غاية في الحسن عند ذكره مسألةَ دوام فعل الرب سبحانه ومنهجَ المتكلمين فيها، فقال:

فلئن سألتَ وقلتَ ما هذا الذي ... أدّاهمُ لخلاف ذا التبيان
ولأي شيء لم يقولوا إنه ... سبحانه هو دائم الإحسان
فاعلم بأن القوم لمّا أسّسوا ... أصل الكلام عَمُوا عن القرآن
وعن الحديث ومقتضَى المعقول بل ... عن فطرة الرحمن والبرهان
وبنوا قواعدهم عليه فقادهم ... قسراً إلى التعطيل والبطلان(٢)

أي أنهم كما يقول الشارح: ((اغتروا بمقولتهم الفاسدة وبما أصّلته لهم من أصول باطلة، فعَمُوا بسبب ذلك عن كل ما يصلح أن يكون حجة ودليلاً، عَمُوا عن القرآن والحديث، وعموا عن الفطرة الإنسانية وعما يقتضيه العقل السليم والنظر الصحيح، لقد أسّسوا لهم أصلاً في الكلام وبنوا عليه جميع قواعدهم، فقادهم هذا الأصل الفاسد رغماً عنهم إلى التعطيل

---

(١) شفاء العليل ص(٢٥)، وذكر رحمه الله نماذج للنصوص التي ردَّتها فِرَق الضلال، تبعاً لأصلهم هذا.

(٢) القصيدة النونية (١/ ١٦٦).

والإنكار))[١].

ولما كان لكل طائفة أصل مقرّر عندها يختلف عن أصل الطائفة الأخرى، وكانت كل طائفة ـ مع ذلك ـ تسعى إلى إنزال القرآن على مذهبها ادّعت كل طائفة أن القرآن مُصدِّق لها دون أختها، كما عبّر ابن القيم عن ذلك بقوله: ((وأنت تجد جميع هذه الطوائف تُنزل القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل، ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾[الأنفال:٣٤]))[٢].

وتطرق ابن عبد الهادي لمسألتنا هذه عند كلامه على تعظيم قدر النبي ﷺ فقال: ((فإن أصل هذا التعظيم وقاعدته التي يبتني عليها هو طاعته فيما أمر وتصديقه فيما أخبر، وأنت[٣] وأضرابك اكتفيتم من طاعته بأن أقمتم غيره مقامه، تطيعونه فيما قاله، وتجعلون كلامه بمنزلة النص المحْكم، وكلام المعصوم إن التَفَتُّم إليه بمنزلة المتشابه))[٤].

وهكذا قال ابن أبي العز: ((كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص

---

(١) شرح القصيدة النونية للشيخ محمد خليل هراس (١/ ١٦٧).

(٢) شفاء العليل ص(١٤٦-١٤٧).

(٣) يريد القاضي علي بن عبد الكافي السبكي، حيث صنف ابن عبد الهادي كتابه الصارم في الرد عليه.

(٤) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(٤٦٣).

على بدعته وما ظنه معقولاً، فما وافقه قال: إنه محكم وقبِله واحتج به، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم ردّه))[١].

وأبان الشاطبي أن ((المبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها، حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة، لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله، **وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره، لأن المبتدع جعل الهوى أوّل مطالبه، وأخذ الأدلة بالتّبع**))[٢].

فجعل هذا المسلك مع النص هو الفرق بين المتَّبع وذي الهوى المبتدع، فإن الضلال إنما أتى إلى أهل الأهواء من جهة تعاملهم مع الأدلة على النحو الذي ذكر.

ولذلك أفرد الشاطبي باباً ((في السبب الذي لأجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين)) قرّر فيه أن أهل البدع سُمُّوا ((أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها، حتى يَصدُروا عنها، **بل قدَّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك**))[٣].

ومن أهم ما نبه عليه أهل العلم ـ متعلقاً بهذا الفرق ـ **أن هذا الفرْق المنهجي العظيم بين أهل السنة ومخالفيهم قد اطّرد في جميع أهل الأهواء بلا**

---

(١) شرح الطحاوية ص(٥٠٠).

(٢) الاعتصام (١/ ١٣٤).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ١٧٦).

استثناء، بحيث صار كالمشرَعة يعَبُّ منها كل مبتدع، مهما كانت بدعته، كيف لا وهو لم يفارق جماعة المسلمين إلا حين رضي بهذا المسلك؟ ولو لم يفعل لما فارق الجماعة أصلاً، ولكان في ضمنهم، ملازماً سبيلهم.

وقد تقدم في كلام طائفة من أهل العلم بيان هذه الحقيقة الكبيرة، كما في قول الأوزاعي والخطيب البغدادي والسمعاني وابن القيم وابن أبي العز[١].

وأبلغ من ذلك ما ذكره المفسرون عند آية آل عمران السابعة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ حيث يقول ابن جرير: ((وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك[٢] **فإنها معنيٌّ بها كل مبتدع في دين الله بدعة... كائناً من كان، وأيَّ أصناف البدعة كان،** من أهل النصرانية كان أو اليهودية أو المجوسية، أو كان سبئيّاً[٣] أو

(١) حيث قال الأوزاعي: ((وتلك غاية كل محدث في الإسلام: ردُّ ما خالف رأيه من السنة))، وقال الخطيب: ((وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه...))، وقال السمعاني: ((وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه...))، وقال ابن القيم: ((وكل من أصّل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى ردّ السنة...))، وقال ابن أبي العز: ((كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته...)).

(٢) اختار كما في (٣/ ١٢٠) أن الآية نزلت في الذين جادلوا رسول الله ﷺ بمتشابه القرآن، إما في أمر عيسى عليه السلام ـ وهم وفد نصارى نجران ـ أو اليهودِ الذين جادلوا رسول الله ﷺ في قدر مدة أجله وأجل أمّته، وذكر أن هذا الثاني أشبهُ.

(٣) فرقة من فرق الشيعة الغلاة، وهم أصحاب عبد الله بن سبأ الذي ادعى ربوبية علي رضي الله عنه، انظر الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٧٤)، وكتاب عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة للدكتور سليمان بن حمد العودة.

حرورياً[١] أو قدرياً أو جهمياً، كالذي قال ﷺ: [فإذا رأيتم الذين يجادلون به فهم الذين عنى الله فاحذروهم][٢].

ونقل عن آخرين من أهل العلم قولهم: ((عنى الله ﷻ بذلك كل مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسوله محمداً ﷺ))[٣].

وقال الشوكاني: ((وهذه الآية تعم كل طائفة من الطوائف الخارجة عن الحق))، ثم قال بعد ما ذكر منهج أهل الأهواء في التعامل مع النص: ((كما تجده في كل طائفة من طوائف البدعة))[٤].

ومن ذلك قول الأوزاعي: ((ليس من صاحب بدعة تحدثه عن رسول الله ﷺ بخلاف بدعته بحديث إلا أبغض الحديث))[٥]، فعمَّم ولم يستثن، ومنه قول الشاطبي: ((... لا تجد مبتدعاً ممن يُنسب إلى الملّة إلا وهو يستشهد

---

(١) لقب من ألقاب الخوارج، سُمُّوا بذلك لنزولهم بحروراء في أول أمرهم، انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

وحَرَوْرَاء: بفتحتين وسكون الواو، قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها، نزل به الخوارج الذين خالفوا علياً ﷺ، فنُسبوا إليها، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ٢٨٣).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٢١).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ١١٨).

(٤) فتح القدير (١/ ٣١٥).

(٥) رواه اللالكائي (٣/ ٤٣٠ (٧٣٢)) والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص(١٣٦) عن بقية قال: قال لي الأوزاعي: يا أبا محمد، ما تقول في قوم يبغضون حديث نبيهم؟ قلت: قوم سوء، قال: ليس من صاحب بدعة...إلخ.

على بدعته بدليل شرعي، فينزله على ما وافق عقله وشهوته))[١]، وقوله أيضاً: ((كل خارج عن السُّنَّة ممن يدَّعي الدخول فيها والكون من أهلها لابد له من تكلف في الاستدلال بأدلتها على خصوصات مسائلهم، وإلا كذَّب اطّراحُها دعواهم))[٢].

فهذا الداء قد سرى في أهل الأهواء كلهم أجمعين، كما قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر مسلك أهل البدع مع النص: ((وهذه الطريق يشترك فيها جميع أهل البدع الكبار والصغار))[٣] فلم يستثن حتى أهل البدع الصغار؛ لأنهم شاركوا أهل البدع الكبار في المنطلق الذي انطلقوا منه، وهو تنحية النص المخالف وتقديم الهوى عليه، وهو القاسم المشترك بين جميع أهل الأهواء، حيث ((تركوا كلهم بعض النصوص، وهو ما يجمع تلك الأقوال))[٤].

وقال أيضاً: ((ولا أستثني أحداً من أهل البدع، لا من المشهورين بالبدع الكبار من معتزلي ورافضي ونحو ذلك، ولا من المنتسبين إلى السنة والجماعة، من كرّامي وأشعري وسالمي ونحو ذلك.

وكذلك من صنَّف على طريقهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها، هذا كله رأيته في كتبهم، وهذا موجود في بحثهم في مسائل الصفات والقرآن

---

(١) الاعتصام (١/ ١٣٤).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٢٢٠)، الباب الرابع في مأخذ أهل البدع بالاستدلال.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٥).

(٤) المصدر نفسه (١٣/ ٢٢٨).

ومسائل القدر ومسائل الأسماء والأحكام والإيمان والإسلام ومسائل الوعد والوعيد وغير ذلك))[١].

وهذا من أدل شيء على عظم شأن هذا الفَرق المنهجي وضرورة تجليته؛ لأن فيه بيان الداء العضال الذي انبثقت منه الضلالات في القديم والحديث.

وإذْ فرغنا من عرض أقوال أهل العلم في بيان منهج أهل الأهواء، فإن من المناسب ذكر شواهد دالة على ذلك من كلام المشهود عليهم، فيقال: لـمَّا كان المعارِض للنص عند كل طائفة من أهل الأهواء يختلف بحسب منهج كلٍّ في مصادر التلقِّي، فقد تنوّعت وجوه هذه المعارَضة وفق ذلك، فكان العقل عند أهل الكلام - رغم تباين مدارسهم - هو المقدَّم على النص، وكان الكشف[٢] لدى منحرفي الصوفية هو المقدَّم، وكان التعصب للمذهب لدى غلاة المقلِّدة هو المقدَّم، وكان إخضاع نصوص الشرع لمسايرة الواقع هو

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٧٥).

(٢) عرَّفه الغزالي بتعريف طويل، خلاصته أنه نور يظهر في القلب عند تظهيره، فينكشف من ذلك النور أمور كان يسمع بها، فيتوهم لها معاني مجملة، فتتضح إذ ذاك، حتى تحصل له المعرفة الحقيقية بذات الله وصفاته وأفعاله، وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة، وكذا معنى النبوة والوحي والملائكة والشياطين، وكيفية ظهور الملَك للأنبياء، وكيفية وصول الوحي إليهم، والمعرفة بملكوت السموات والأرض، ومعرفة الآخرة والجنة والنار وعذاب القبر، بحيث يرتفع الغطاء، حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحاً يجري مجرى العيان الذي لا شك فيه!!. انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٣١).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من المجازفة والمبالغة العظيمة.

المقدَّم لدى طائفة من المتأخرين الذين فُتِنوا بالمدنية الغربية، وراموا تطويع الشريعة؛ لتساير مفاهيم تلك المدنية، رغم تباين ما بين الشريعة وبين تلك المفاهيم.

ولنبدأ بذكر الشواهد على ذلك من أقوال المتكلمين الذين زعموا تحقّق وقوع المعارَضة بين العقل والنص، ثم بنوا على ذلك وجوب تقديم العقل، بدعوى أن العقل هو أصل النَّقل، فلو قُدح في دليل العقل - بغرض تصحيح النقل - لأفضى ذلك إلى القدح فيهما معاً.

وقد صاغ المتكلمون هذا في شكل قانون كُلِّيٍّ[1] جعلوه بالمرصاد لكل نص يخالف العقل بزعمهم، رغم خلافهم العميق في الدلالات العقلية نفسها[2]!!.

فمن ذلك أن الرازي[3] - بعد كلام مطوّل عن التمسك بالسمعيات -

---

(١) انظر لهذا القانون على سبيل المثال: كتاب الإرشاد للجويني ص(٣٠١-٣٠٢)، وكتاب أساس التقديس في علم الكلام، للرازي ص(١٢٥-١٢٦) وغيرهما، ولئن اشتهر هذا القانون في كتب متأخري الأشاعرة، فإن من الباحثين من يرى أن من المعتزلة من سبقهم إليه، ولا سيما القاضي عبد الجبار، وأبو الحسين البصري، انظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزركان ص(٣٢٠).

(٢) قد نقض ابن تيمية هذا القانون من وجوه عدة، وقابله بقانون شرعي بيّن به ما انطوى عليه قانونهم هذا من الباطل، انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٤) وما بعدها.

(٣) هو محمد بن عمر التيمي، أحد رؤوس الأشاعرة المتأخرين، توفي عام ٦٠٦، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٥٠٠-٥٠١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٤٨-٢٥٢).

قال كما في كتابه نهاية العقول[١]: ((فَإِذَنْ الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوجود مدلوله إلا بشرط أن لا يوجَد دليل عقلي على خلاف ظاهره، فحينئذ لا يكون الدليل النقلي مفيداً للمطلوب إلا إذا بيّنّا أنه ليس في العقل ما يقتضي خلاف ظاهره، ولا طريق لنا إلى إثبات ذلك الأمر إلا من وجهين، إما أن نقيم دلالة عقلية على صحة ما أشعر به ظاهر الدليل النقلي، وحينئذ يصير الاستدلال بالنقل فَضْلاً غير محتاج إليه، وإما بأن نـزيِّف أدلة الـمنكرين لما دل عليه ظاهر النقل، وذلك ضعيف)) إلى أن قال: ((فخرج مما ذكرناه أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في الـمسائل العلمية))[٢].

ولـمّا ناقش الرازيُّ الفلاسفة في ثبوت الـمعاد أورد إشكالا يلزم على كلامه السابق فقال: ((قولكم: قد دللتم على أن التمسك بظواهر الآيات والأخبار لا يفيد القطع، قلنا: لم نتمسك في هذا الـموضع بآية معينة ولا بحديث معيّن، وإنما تمسكنا بما عُلِم ضرورةً من دين الأنبياء عليهم السلام في

---

(١) هذا الكتاب قد أبدى الرازي إعجابه الشديد به، فزعم أنه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الأولين والآخرين، من الموافقين والمخالفين، ووصفه بصفات تطول، كما نقل ذلك ابن تيمية في الدرء (٢/ ١٥٧)، فكان من المناسب النقل عن هذا الكتاب بالذات.

بيد أنه لا يزال مخطوطاً؛ ولذا سأنقل عنه إن شاء الله بواسطة.

(٢) نهاية العقول (١/ ١٣) (نسخة دار الكتب، رقم ٧٤٨ توحيد) نقلا عن د.محمد رشاد سالم محقّق درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٣٢٨)، حيث قابل ما نقله ابن تيمية في الدرء (٥/ ٣٣١-٣٣٢) على كتاب الرازي هذا، ونقله أيضا الزركان في كتابه فخر الدين الرازي وآراؤه ص(٣٢٠).

إثبات الـمعاد البدني))[١].

ففي قوله: ((يصير الاستدلال بالنقل فَضْلا غير محتاج إليه)) مع قوله للفلاسفة: ((لم نتمسك في هذا الـموضع بآية...)) ما يجلِّي قوة هذا الـمعارِض العقلي عند الرازي، بحيث صار النقل معه، كما يقول (فضلا) أي شيئاً زائداً[٢]؛ ولذا صرَّح بأنه غير محتاج إليه، وبالتالي احتاج الرازي إلى البراءة من أن يكون قد بنى اعتقاد ثبوت الـمعاد على النصوص - رغم تواترها وقطعية دلالتها - وكأن في بناء الاعتقاد عليها ما يستجلب النقص.

ومن ذلك أيضاً قول القاضي عبد الجبار[٣] أثناء كلامه على الأحاديث وأقسامها، من حيث القبول والرد - حين ذكر حديث الآحاد -: ((وإن كان مما طريقُهُ الاعتقادات يُنظر، فإن كان موافقا لحجج العقول قُبِل واعتُقد مُوجبه، لا لمكانِه، بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقاً لها فإن الواجب أن يُرد))[٤].

ومراده أن قبول النص هنا ليس راجعاً إلى مكانة سامية تبوّأها النص؛ بل هي موقوفة على إِذْن العقل بالقبول، ليس إلا.

---

(١) نهاية العقول (٢٦٦ - ب) نقلا عن موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن المحمود (٢/ ٩٠٤).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (١١/ ٥٢٦).

(٣) هو عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، انتهت إليه رياسة المعتزلة، وصار اعتمادهم على كتبه، كما يقول الحاكم الجشمي المعتزلي، توفي عام ٤١٥، انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص(١١٢)، والسير للذهبي (١٧/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٤) شرح الأصول الخمسة ص(٧٦٩-٧٧٠).

ولذلك فلا عجب أن يقول سَلَفه النظّام[١]: ((أن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار))[٢]؛ لأن النص ـ وفق نظرة المتكلمين ـ أضحى وكأنه لم يَرِد.

أما أهل التصوف فلما كان المعارِض للنص عندهم هو الكشف فقد قال الغزالي[٣] عند كلامه على التأويل، وتباين المواقف منه ـ حتى وصل الأمر بالفلاسفة إلى حد تأويل النعيم والعذاب الأخروي ـ: ((وحَدُّ الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الحنابلة[٤] دقيق غامض، لا يطّلع عليه إلا

(١) هو إبراهيم بن سيار البصري، من مشاهير المعتزلة، وزعيم إحدى طوائفهم المنسوبة إليه، وهي النظامية، توفي سنة بضع وعشرين ومائتين، انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص(٤٩-٥٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٥٣-٥٩).

(٢) نقل ذلك عنه ابن قتيبة ـ أحد معاصريه ـ في كتاب تأويل مختلف الحديث ص(٣٢)، ضمن أقوال كثيرة منكرة تعرض فيها لكبار الصحابة ﷺ، وأساء القول فيهم، وقد أطال ابن قتيبة في مناقشته.

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، اعتنى الصوفية بكتبه، وأثر في اتجاه التصوف بعده كثيرا، توفي عام ٥٠٥، انظر لترجمته: السير للذهبي (١٩/ ٣٢٢-٣٤٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢١٦-٢١٩).

(٤) كثيراً ما يطلق أهل الأهواء على قول السلف (قول الحنابلة) ويُصوِّبون إليه سهام نقدهم، على أنه قول للحنابلة، دون غيرهم، والحق أن اعتقاد السلف رحمهم الله قديم معروف قبل أن يخلق الله أحمد، بل وأبا حنيفة ومالكاً والشافعي، تلقَّاه الصحابة ﷺ عن نبيهم ﷺ، حَظُّ أحمد منه كحظ غيره من السلف؛ ولذا قيل: المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد؛ لأن مذاهب الأئمة في الاعتقاد واحدة، كما نبه إلى ذلك أهل العلم، انظر منهاج السنة (٢/ ٦٠١-٦٠٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٥-٦).

الـموفّقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي، لا بالسماع، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرّروه، وما خالفه أوّلوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع الـمجرّد فلا يستقر له فيها قَدَم))[١].

ومضمون هذا الكلام أن لا يستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من هذه الـمشاهدة والـمكاشفة، رغم أن الإنسان كثيراً ما يرى صورة اعتقاده، فيكون ما حصل له بالـمكاشفة هو عين الباطل الذي اعتقده، وليس أحد معصوماً أن يُقر على خطأ إلا الأنبياء ـ صلى الله عليهم وسلم ـ فمن أين يحصل لغيرهم هذا النور الذي تُدرك به الحقائق الـمغيبة على ما هي عليه؟[٢].

وربما نُسِبَت هذه الطريقة في التعامل مع النص لبعض مشاهير الصوفية؛ لتروج فيمن يحسنون به الظن، وذلك كالـمقولة الـمنسوبة للجيلاني[٣]: ((...فانظر إلى وزيريك: الكتاب والسنة، خذ مشورتهما، **فإن أفتياك توقف، لا تستعجل، لا تُشِر!! استفت نفسك**، وإن أفتاك الـمُفْتون، النفس إذا جاهدتها وخالفتها انسكبت مع القلب، صارا شيئاً واحداً، خُوطِبَتْ ونودِيت ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٢٤).

(٢) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٣٤٨، ٣٥٣).

(٣) هو الشيخ عبد القادر بن عبد الله الجيلاني الحنبلي، توفي عام ٥٦١، انظر: السير للذهبي (٢٠/ ٤٣٩-٤٥١).

﴿ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾[الفجر:٢٧] صار عندها خبر من القَلب، والقلب خبر من السّر، والسر خبر من الحق ﷻ))[١].

ولا ريب أن فتوى الكتاب والسنة توجب الإقدام، لا التوقف الذي يعقبه أن يستفتي المرء نفسه، وإن أفتاه المفتون.

وهذا اللون من التعامل مع النص هو الذي برّر به أهل الغلو من الصوفية مخالفتهم للشرع، على حد قول شاعرهم:

فإن كنتُ في علم الشريعة عاصيا فإني في حكم الحقيقة طائع[٢].

أما غلاة المقلدة فبلغ بهم التعصب لأقوال مُقلّديهم مبلغاً شديداً، حتى قال الصاوي[٣]: ((لا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، **ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية**، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أدّاه ذلك للكفر؛ **لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر**))[٤].

---

(١) الفتح الرباني، للجيلاني ص(٣٠٣)، ولا ريب أن هذا مما يستغرب صدوره عن الجيلاني، لكن قال الذهبي في السير (٢٠/ ٤٥١): ((عليه مآخذ في بعض أقواله ودعاويه، والله الموعد، وبعض ذلك مكذوب عليه)).

(٢) إيقاظ الهمم لابن عجيبة ص(١٩٧).

(٣) هو أحمد بن محمد الخلوتي المالكي، توفي بالمدينة النبوية عام ١٢٤١، انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٤٦)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١/ ٢٦٩).

(٤) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (٣/ ١٠).

وفي هذا أوضح دليل على شدة هذا المعارِض لدى غلاة المقلدة، إلى الحد الذي يحكم معه على التمسك بالنصوص بأنه أصل من أصول الكفر، مع ما في هذا القول من الإساءة البالغة لمذاهب الأئمة رحمهم الله، حيث تصوّر قائله بأن للأئمة أقوالاً مبنية على مخالفة الكتاب والسنة وقول الصحابة رضي الله عنهم[١].

ولئن حمل التعصب للمذاهب الأربعة على هذه العبارة فقد حمل التعصب لبعض هذه المذاهب على مثلها، فقال أبو الحسن الكرخي[٢]: ((**الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأَولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق**))[٣].

وقال أيضاً: ((الأصل أن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ...))[٤].

وهذا عكس للأصل المعلوم من منهج التلقي، إذ الأصل هو القرآن

---

(١) الحق أن الأئمة رحمهم الله نهوا عن تقليدهم، وأمروا باعتماد الدليل في عبارات جلية لا تحتمل أي تحريف؛ ولذا أوصوا من أخذ عنهم العلم إذا رأى في أقوالهم ما يخالف النص أن يطّرح أقوالهم ويعتمد النص، ويجعل ذلك هو مذهبهم المنسوب إليهم، انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ٢٠١-٢٧٩).

(٢) هو عبيد الله بن الحسين الكرخي الحنفي، توفي عام ٣٤٠، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٤٢٦-٤٢٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/ ٣٥٨).

(٣) أصول الكرخي ص(٣٧٣).

(٤) المصدر السابق ص(٣٧٣).

والسنة، فإن وافقته الأقوال فذاك، وإلا وجب ردّها بلا تردد.

أما أن يقرِّر المقلد أن قول أصحابه هو الأصل، فإذا خالفه النص التزم أن يحمله على المحامل المتكلَّفة من دعوى النسخ أو التأويل أو غيرهما، فإن ذلك سيوقعه في رد نصوص لا يأتيها الباطل، وإبدالها بأقوال الرجال التي هي عرضة للخطأ والصواب.

ومن هذا قول أبي المعالي الجويني[١]: ((يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين، شرقا وغربا، بُعداً وقُرباً انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام والجهال الأنذال أيضا انتحال مذهبه، بحيث لا يبغون عنه حِوَلاً، ولا يريدون به بدلا))[٢].

وما أحسن هذه الكلمات لو قيلت في نصوص الكتاب والسنة!

أما المفتونون بمدنية الغرب فلما كان تطويع نصوص الشرع لمبادئ هذه المدنية ماثلاً أمام أعينهم فقد جاؤوا بما لم يتكره الأوائل، وقد تولى كِبْر هذه الفتنة أوائل المبتعثين إلى أوربا، ولا سيما الذين ابتعثوا عام (١٨٢٦م)[٣]،

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني، من مشاهير الشافعية، توفي عام ٤٧٨، انظر: السير للذهبي (١٨/ ٤٦٨-٤٧٦)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢/ ٤٦٦-٤٧٠).

(٢) مغيث الخلق في ترجيح القول الحق ص(١٦).

(٣) وذلك حين أرسل محمد علي باشا، حاكم مصر إذ ذاك عدداً من التلاميذ إلى فرنسا، حيث ركز عليهم الفرنسيون بقوة، وكان لهم أثر كبير على مصر وعلى غيرها من بلاد المسلمين.
انظر لهذه البعثة وتركيز الفرنسيين عليها كتاب البعثات العلمية في عهد محمد علي، للأمير عمر طوسون ص١٢ وما بعدها.

والذين بَهَرَهم بريق تلك المدنية إلى حدود جاوزوا فيها الوصف.

ولن أنقل هنا إلا عمن أراد التوفيق ـ وإن شئت فقل التلفيق ـ بين مبادئ الإسلام الحنيف وبين مفاهيم تلك المدنية المادية.

وهم ـ رغم تفاوت وجهاتهم وتباين درجاتهم في هذا السبيل ـ قد وصلوا جميعاً إلى حدود عجيبة من المكابرة، ما كان للأمة أن تصل إليها ـ بعد تقدير الله ـ لولا هذه الغربة التي عَمَّت، فصار كل أحد يدلي بما عنده من رأي وفكر، مهما كان مجانباً للحق وصريح الاعتقاد.

وقد تفاقم الأمر على يد الشيخ محمد عبده[١] مفتي مصر في حقبة الاحتلال البريطاني لها، حيث ترسخ هذا الأمر كثيراً على يد هذا الرجل وتلامذته، حتى أقر لهم المحتَلّ بالفضل، ووصفهم بالحلفاء الطبيعيين الذين يستحقون أن يقدَّم لهم ما أمكن من العون والتشجيع، كما صرح بذلك اللورد (كرومر) ممثل الاحتلال البريطاني آنذاك[٢].

وهو الذي تعهد بأن يبقى الشيخ محمد عبده مفتياً لمصر حتى يموت،

---

(١) هو محمد عبده بن حسن خير الله، ولد عام ١٢٦٥هـ وتوفي عام ١٣٢٣هـ بمصر، وقد صنف تلميذه رشيد رضا كتاباً ضخماً عنه، سماه "تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده" ملأه بمعلومات ونقولات عنه، أطال بذكرها.

وقد تأثر محمد عبده بشيخه جمال الدين الأفغاني، لكن التأثير الكبير كان لمحمد عبده؛ بما هيء له من وسائل التأثير والمناصب التي تبوأها، وكرس أفكاره من خلالها.

(٢) نقله د. محمد محمد حسين في كتابه "الاتجاهات الوطنية" (٢/ ٢٩٣) عن كتاب كرومر: Modern egypt (179-180).

ما دام لبريطانيا العظمى - كما أسماها - نفوذ في مصر [١].

ولا غرابة في هذا فقد ركز الشيخ وتلامذته على طريقة خاصة في التعامل مع النصوص التي لا يرونها مناسبة للواقع المعاصر - زعموا -.

وتبدّى ذلك في مصنفاتهم التي أخضعوا فيها النصوص لمسايرة الواقع، معللين ذلك بأن الإسلام إنما يكون مناسباً لكل زمان ومكان بمثل هذا اللون من التعامل مع نصوصه، ولم يترددوا في نسبة هذا الأمر إلى الدين نفسه، إذ الإسلام - كما يدعي د. محمد عمارة، أحد رموز هذا الاتجاه المعاصرين -: ((دين لا تقاس عليه شئون الدنيا، بل هو الذي يقاس على شئونها، **فصلاحه تابع لصلاحها، وليس العكس**)) [٢].

ومن أمثلة الأقوال التي يُستشهد بها في هذا الموطن قول الشيخ عبد العزيز جاويش - تلميذ محمد عبده -: ((إن رعاية المصلحة والأخذ بما يلائم حال الزمان والمكان ميزة امتازت بها هذه الشريعة الغرّاء، فهي لم تُلجئ أتباعها إلى المضايق؛ ليمكن انطباقها على مقتضيات الأحوال، **ورخّصت بالعدول عن النص فيما نصّ عليه الشارع إلى ما هو أصلح وأعود على الأمّة بالخير**، متى تحقق ذلك تحققاً كافياً)) [٣].

فجعل مسألة ملاءمة الزمان والمكان كفيلة بالعدول عن النص - تحقيقاً

---

(١) تاريخ الأستاذ الإمام، لرشيد رضا (١/ ٥٦٤).

(٢) المعتزلة وأصول الحكم ص٢٦٧.

(٣) عبد العزيز جاويش، لأنور الجندي ص٢٠١.

لما دعاه بالمصلحة ـ وكأن في النصوص شيئا لا يلائم الزمان والمكان، تَفُوتُ على الناس مصالحهم إذا لزموه.

ولا يذهبن بك الظن إلى أن الرجل يتحدث عن قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات) فإن هذا ليس هو المراد[١] بدليل قوله في شأن القرآن: ((وخلاصة القول أن القرآن الذي هو كتاب دين الفطرة ما كان ليأتي بما ينافي الآراء القويمة، أو تغم حكمته على العقول السليمة)) إلى أن قال: ((إذاً فوظيفته في البشر رسم أقرب الطرق إلى الهداية، وحفظ العباد عن مواطن الهلاك التي يغشاها طلاب الحق والحقيقة، لا من طريق الوحي، بل من طرائق التجارب ومصارعة شياطين الإنس من الحكام الجائرين وعصابات رجال الدين المضللين)).

وجعل الدليل والشاهد على ذلك عزيمة الأمم الغربية على تحرير العقول وإباحة حرية التفكير والنشر وتقرير حقوق الإنسان[٢].

فبعد هذا المديح لكتاب الله خلص إلى أن هذا الكتاب العظيم لم يرسم للبشرية الهداية من جهة الوحي، بل من طريق التجارب والصراع.

وهذا يعني عزل مدلول نصوص الوحي عن الهداية، واستمداد هذه الهداية من الواقع وتجاربه، الذي لم يجد أنموذجاً للتمثيل عليه أقرب من

---

(١) قد توهم ذلك أنور الجندي لـمّا نقل هذه العبارة ص٢٠١ من كتابه المذكور، والمراد أبعد من هذا، كما سيتبين إن شاء الله في النقل الآتي.

(٢) الإسلام دين الفطرة والحرية، لعبد العزيز جاويش ص١٤٥.

النموذج الغربي!

ولما شكل الشيخ مصطفى المراغي ـ تلميذ محمد عبده ـ لجنة تنظيم الأحوال الشخصية قال لأعضائها: ((ضعوا من الموادّ ما يبدو لكم أنه يوافق الزمان والمكان، وأنا لا يعوزني بعد ذلك أن آتيكم بنص من المذاهب الإسلامية يطابق ما وضعتم))[١].

وهذا يؤكد أن الذي يوضع نصب الأعين مجرد ما يتماشى مع الواقع، فإذا ما بدا فيه نوع من المخالفة للنص فإن في الأقوال الشاذة ما يمكن اللجوء إليه، ليكون بمثابة الغطاء لهذه المخالفة، التي كان الحامل عليها مجرد مسايرة الواقع، وإن كان فيها ما فيها من مخالفة الشرع.

وقد يبلغ القوم في التصريح حدّاً لا يخلو من المجازفة المنكرة، كما في قول

---

(١) المجددون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي ص٤١٣، وقد حمده الصعيدي على هذا، لكنه أخذ عليه أنه يقف عند ترجيح مذهب على مذهب، ولا يجاوز إلى استنباط أحكام جديدة ليست في مذهب من المذاهب المشهورة وغير المشهورة، كما أخذ عليه ص٤١٤ أنه لم يأخذ برأيه في تخفيف حد قطع السارق ورجم الزاني، بما يلائم زماننا، وكأن هذه الحدود قابلة للتغيير والعبث!.

ولهذا فلا عجب أن ينتقد الصعيدي دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ بعد أن أثنى على حربها للبدع والخرافات ـ لا عجب أن ينتقدها بأنها لم تتوسع في الأخذ بما يتلاءم مع الواقع المعاصر، بحسب فهمه الخاص لما يتلاءم مع هذا الواقع.

وذلك أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لزمت منهج السلف بكل وضوح وجلاء، وهذا أكثر ما جلب لها نقد أهل الأهواء، قديما وحديثا.

وتلك ضريبة لا بد أن يدفعها دعاة الحق في كل حين، والله المستعان.

د.محمد عمارة: ((إن كون الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع السماوية للبشرية إنما يعني بلوغ البشرية سن الرشد، بما يعنيه الرشد من رفع وصاية السماء عن البشر))[١].

وسن الرشد الذي تحدث عنه قد سبقه إلى الحديث عنه أسلافه من شيوخ المدرسة، كمحمد عبده ورشيد رضا وفريد وجدي وعبدالعزيز جاويش[٢] ورتبوا عليه شيئاً كثيراً مما نفوه من الحقائق العظيمة، ولا سيما بعض أمور الغيب التي لم تكن محل قبول عند الغربيين، فأُسقطت باسم بلوغ البشرية سنّ الرشد، وعدم ملاءمة ذكرها للناس اليوم[٣].

ومعلوم أن مراد محمد عمارة برفع وصاية السماء هو هذه النصوص التي تعيق ذوي الأهواء عن الوصول إلى مبتغاهم، بيْدَ أن الرجل سعى إلى تخفيف شناعة هذه العبارة، من خلال ربطها بكون هذه الشريعة خاتمة الشرائع!!

وفي ذلك بيان ما قدّمنا من أن التخلص من النص يتم باسم الدين، وباسم حقائقه العظام.

---

(١) الإسلام وقضايا العصر ص١٥.

(٢) ينظر في ذلك رسالة التوحيد، لمحمد عبده، ضمن مجموعة الأعمال الكاملة، التي جمعها محمد عمارة (٣/ ٣٥٦، ٤٥٣).

والوحي المحمدي لرشيد رضا ص٨٠، والمدنية والإسلام، لفريد وجدي ص٧٦-٧٧، والإسلام دين الفطرة، لعبد العزيز جاويش ص١٤٦-١٥١.

(٣) قد تتبعت أقوالهم وناقشتها في الباب الثاني من بحثي للماجستير: "كرامات الأولياء" عسى الله أن ييسر نشره، بفضله ومنّه.

وهذا راجع إلى كون النصوص غير الموافقة للهوى لم تعد مناسبة لعصرنا، وبالتالي فلا ينبغي الخضوع لها؛ لأنها بزعمهم نصوص مؤقتة بوقت محدد تنتهي بنهايته.

ولذا قال محمد عمارة أيضا: ((فإن أحداً لن يستطيع الزعم بأن الشريعة يمكن أن تثبت عند ما قرره نبي لعصره))[(١)].

وإذا كان الأمر كذلك فلننظر لعصرنا ما يمكن أن يثبت ويتماشى معه، عياذاً بالله.

ولهذا السبب دخل رموز هذه المدرسة في مسالك خطرة، فيها من المخالفة لشرع الله ما لا يخفى على ذي لب، ومن أوضحها اشتراك محمد عبده بنفسه في صياغة برنامج الحزب الوطني الذي تنص مادته الخامسة على أنه حزب سياسي لا ديني، مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب، وجميعُ النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر منضم إليه، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات، ويعلم أن الجميع إخوان[(٢)].

وامتداداً لهذا النهج التلفيقي فقد مُزج هذا الدين العظيم بمبادئ ذات خلفيات عقدية في غاية الضلال، من اشتراكية وديموقراطية وليبرالية وغيرها، رغم بعد ما بين دين الله الحق وبين هذه المبادئ المضلة عند من عرف حقيقتها،

---

(١) المعتزلة وأصول الحكم ص٢٥٨.

(٢) انظر برنامج هذا الحزب في كتاب رحاب عكاوي: الإمام الشيخ محمد عبده ص١٢٥-١٢٧.

ولكن مسايرة الواقع بعُجره وبُجره دفع هذا الصنف إلى جمع المتناقضات.

وقد تفاقم الأمر في هذه السنين الأخيرة بوضوح، فتكاثرت المطالب بتغليب الواقع الخاطئ على النص ـ بدلاً من تصحيح هذا الواقع وتقويمه ـ واستُثمر الإعلام بقوة في الترويج لهذا الباطل، فامتلأت الدنيا بالمقالات والبرامج والقنوات والمواقع الناشرة لهذا الفكر، ودخل في هذا المعترك عدد من المشتغلين بالإعلام، ممن لا رسوخ في العلم لديه، وإنما هو محض التبعية التي لم يخل أصحابها من الهوى، فأزيلت حدود كبيرة تميز الحق من الباطل، واستُثقلت مبادئ جليلة معدودة في ركائز الدين وأسسه العظام.

ولذا أوجد أهل الأهواء ـ مع تباين وجهاتهم كما نوَّهت ـ ضجة مفتعلة حول النص تذكّر بضجة المتكلمين إبّان قوة مدّهم، حين برروا تمردهم على النص بمخالفته للعقل.

والمحصِّلة النهائية لأقوال المتقدمين والمتأخرين هي عزل النص، لحجج داحضة تتلوَّنُ بتلوُّن أهلها، بما يتبين به معنى كون الجميع (أهل هوى) يراد له أن يَسُود على حساب كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

المبحث الثاني: في أهم نتائج الفَرق بين المنهجين.

لا ريب أن نتائج هذا الفرق كثيرة جداً، إذ هي نتائج الفرق بين منهجٍ لزم أهلُه الحقَّ فقادهم إلى أكرم نتيجة وأحسن ثمرة، وبين منهجٍ لزم أهله الباطل فقادهم إلى ما يقود إليه عادةً مِن مُرّ الثمار وعواقب السوء.

بيد أن التركيز هنا سيكون بحول الله على نتائج هذا الفرق الكبرى، وهي بعد النظر في كلام أهل العلم على النحو الآتي:

النتيجة الأولى:

عظم عناية أهل السنة بالنصوص رواية ودراية، إذ هي أصلهم، وعليها معوّلهم، فإن كل طائفة إنما تنصر أصلها وتدافع عنه، وتسعى جاهدة لإحقاقه وإبطال ما ناقضه.

ولـمّا لم يكن لأهل السنة أصل سوى الوحي الـمعصوم فقد فعلوا كل ذلك معه، فنالوا شرف التسبب في حفظ الذِّكر الـموعود به في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[الحجر:٩].

وقد تحقق هذا الوعد الإلهي من جهات عدة، منها ما ذكره السعدي من حفظ ((معانيه من التبديل، فلا يحرِّف محرّفٌ معنى من معانيه إلا وقيض الله له من يبين الحق المبين، وهذا من أعظم آيات الله ونعمه على عباده المؤمنين))[1].

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٤٢٩).

والحق أن هذا إنما تمّ على يد أهل السنة الذين دفعوا عن هذه النصوص أباطيل أهل الأهواء كلهم.

ولا يخفى أن المعاني السليمة للنصوص لو لم تُحفظ وتُعرف كما أراد الله بها لم يُنتفع بحفظ ألفاظها، ما دامت كل فرقة ستنزل هذه الألفاظ على أهوائها، بحيث تجعل الجهميةُ القرآنَ جهمياً، وتجعله المعتزلة معتزلياً، وهكذا جميع أهل الباطل، كما تقدم في كلام ابن القيم.

واعتبِرْ ذلك بما حدث لألفاظ التوراة والإنجيل، فإن كثيراً من نسخ التوراة والإنجيل زمن النبي ﷺ كانت في الغالب متفقة، وإنما تختلف في اليسير من ألفاظها[1]، وقد عُبث بهذه الألفاظ من خلال تحريف معانيها، بينما حفظ الله ألفاظ الوحي في هذا الدين ومعاني هذه الألفاظ بأهل السنة، وكفى بهذه النتيجة وما ترتّب عليها شرفاً.

---

(١) أطال ابن تيمية النفَس في بيان ذلك في كتابه الجواب الصحيح (٢/ ٤١٠-٤٥٢)، ونقل كلام أهل العلم في المسألة، ونقد قول بعضهم بأن التوراة والإنجيل لا حرمة لشيء منها، حتى جوّز الاستنجاء بها، واستدل ﷺ بقول الله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾[المائدة:٦٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾[المائدة:٤٧]، وقال كما في (٢/ ٤٤٠): ((وهذا يدل على أن في التوراة والإنجيل ما يعلمون أن الله أنزله، إذ لا يؤمرون أن يحكموا بما أنزل الله، ولا يعلمون ما أنزل الله))، وأورد لفظاً رواه أبو داود (٤/ ٥٩٧) في قصة اليهوديَّين اللَّذَين زنيا، وفيه أن النبي ﷺ لما أتوه بالتوراة نزع وسادة من تحته ووضع التوراة عليها، وقال: [آمنت بك وبمن أنزلك]، وانظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/ ٤٨٠-٤٩٣).

ومما يدخل في هذه النتيجة أيضاً عناية أهل السنة بالنصوص النبوية التي أقرّ المحِبّ والمبغِض أن إلى أهل السنة المرَدّ فيها، حيث بذلوا في حفظها وبيان صحيحها من الدخيل عليها أعمارهم، حتى اتضحت المحجة التي ترك نبي الله ﷺ أمّته عليها، فهم كما قال اللالكائي: ((الذين تعهدت[١] بنقلهم الشريعة وانحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة... وكل طائفة من الأمم مرجعُها إليهم في صحة حديثه[٢] وسقيمه، ومعوَّلها عليهم فيما يُختلف فيه من أموره))[٣].

وغير خاف على ذي لب أن جملة كبيرة من نصوص القرآن العظيم لا يمكن فهمها فهماً سليما، بَلْهَ العمل بها بدون السنة[٤]، وقد نبه إلى هذا أمير المؤمنين الملهَم عمر بن الخطاب ﷺ، حيث قال: ((سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسُّنن، فإن أصحاب السنن أعلم

---

(١) هكذا في الأصل، ولم يظهر لي وجهها، ولعل صوابها ـ والعلم عند الله ـ (تمهّدت) بالميم، لأن معنى تمهّد: تمكّن، كما في القاموس (١/ ٣٣٩)، واللسان (٣/ ٤١١)، فيكون المعنى: تمكّنت بنقلهم الشريعة.

(٢) الضمير يعود إلى النبي ﷺ.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٣).

(٤) أفرد الآجري في الشريعة (١/ ٤١٠-٤٢٥) باباً في التحذير من معارضة السنة بالقرآن، وبين أن أمر الله بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة لا يتحقق بدون السنة، فأين في كتاب الله أعداد الركعات وأين في كتاب الله أنصبة الزكاة؟ وروى في التحذير من هذا المسلك خمس عشرة رواية، ما بين حديث مرفوع وأثر، وانظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، "باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له" (٢/ ١١٨١-١١٩٨).

بكتاب الله تعالى))[١].

وهو دليل على ما قدّمنا من أن شرف حفظ معاني ألفاظ القرآن لم يتم إلا على يد أهل السنة الذين لم يقتصروا على رد باطلٍ رام أهل الأهواء إمراره من خلال النص، بل إنهم جعلوا الدليل الذي يَستدِلّ به المبطِل دليلاً عليه، كما قال ابن تيمية: ((نفس الدليل الذي يحتج به المبطِل هو بعينه إذا أُعطي حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل وبين ما يدل عليه، تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب، قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك))[٢].

النتيجة الثانية:

وضوح الأدلة عند السنّي وانشراح صدره بها، وسلوكه مع ما تشابه منها المسلك الذي أُمر به من ردّه إلى المحكم، وهو مسلك الراسخين الذين أثنى الله عليهم.

فالسنّي لا يشرق أبداً بشيء من نصوص الشرع مهما كانت؛ لأنه كالجمل الأنِف[٣] حيث قادته هذه النصوص انقاد، ممتثلاً قول ربه تبارك

---

(١) رواه الدارمي في سننه (١/ ٥٣)، والآجري في الشريعة (١/ ٤١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨).

(٣) قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٧٤): ((أي المأنوف، وهو الذي عَقَرَ الخِشاش أنفه، فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذي به، وقيل: الأنِف: الذَّلول))، والخِشاش ((عُود يجعل في عظم أنف البعير)) كما ذكر الفيومي في المصباح المنير ص(٦٥).

وتعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥].

أما المبتدع فجمهور الأدلة عنده مما يضيق به الصدر، فإن الكثير من كلام ربه وكلام رسوله ﷺ يخالف أباطيله إلى حدٍّ يصل معه إلى كره سماعه، كما تقدم في كلام الأوزاعي: ((ليس من صاحب بدعة تحدّثه عن رسول الله ﷺ بخلاف بدعته بحديث إلا أبغض الحديث)).

وكلامه رحمه الله ورد على سبيل التمثيل بالحديث النبوي، وإلا فكل النصوص عند أهل الهوى بهذه المثابة، كما قال ابن تيمية: ((فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك))[1].

وقد استنبط ابن القيم هذا من قول الرب تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ ﴾[البقرة:١٩] فقال: ((وهذا حال كثير من خفافيش[2] البصائر في كثير من نصوص الوحي، وإذا وردت عليه مخالفة لما تلقّاه عن أسلافه وذوي مذهبه ومن يحسن به الظن ورآها مخالفة لما عنده عنهم هرب من النصوص وكره من يُسمعه إياها، ولو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢١).

(٢) ((الخُفَّاش كرُمّان: الوَطْواط، سُمِّي لصغر عينيه وضعف))، القاموس المحيط للفيروزابادي (٢/ ٢٧٢)، ويطلق على ضعيف العقل والبدن من الرجال: الوطواط، انظر: المعجم الوسيط (٢/ ١٠٤٢).

أمكنه لسدّ أذنيه عند سماعها، ويقول: دعنا من هذه، ولو قدر لعاقب من يتلوها ويحفظها وينشرها ويعلمها))[١].

بل قد قال الشوكاني عند قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾[الحج:٧٢]: ((وهكذا ترى أهل البدع المضلة، إذا سمع الواحد منهم ما يتلوه العالم عليهم من آيات الكتاب العزيز أو من السنة الصحيحة، مخالفاً لما اعتقده من الباطل والضلالة رأيت في وجهه من المنكر ما لو تمكن من أن يسطو بذلك العالم لفعل به ما لا يفعله بالمشركين، وقد رأينا وسمعنا من أهل البدع ما لا يحيط به الوصف))[٢].

وهذه النتيجة ذات شأن كبير، لأن الله ﷻ سَمَّى **هذا الوحي بالمبارك والهدى والبرهان والنور والشفاء والرحمة، والفرقان والفصل والقيّم والبصائر والبيان**[٣]، فمن لم يكن الوحي بالنسبة له كذلك فما ذاك إلا لخلل في منهجه، وإلا لما تخلَّف الوحي عن هذا الوصف في حقه.

ومن المهم عند بيان هذه النتيجة إيراد ما لحظه الشاطبي في هذا المقام،

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص(٤٣)، وانظر لمزيد من تفصيل ذلك، وضرب الأمثلة عليه كتابه الصواعق المرسلة (٣/ ١١٦٧-١١٦٩).

(٢) فتح القدير (٣/ ٤٦٨)، ولعله أخذ هذا المعنى مما رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١١٠٨) عن مالك بن أنس حين تلا هذه الآية لما أقبل قوم من المبتدعة.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٢٧٣-٢٧٦)، وكتاب الهدى والبيان في أسماء القرآن، للشيخ صالح البليهي.

فإنه بعد أن نبه إلى أن من سلك المسلك القويم مع النص وجد جمهور الأدلة ومعظم الكتاب واضحاً في الطلب الذي بحث عنه فوجد الجادة، وما شَذَّ له فإما أن يرده إليه، وإما أن يكِله إلى عالمه ولا يتكلف البحث عن تأويله، استدل بقول الله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧]، ثم قال: ((فلا يصح أن يُسمَّى مَن هذه حاله مبتدعاً ولا ضالاً، وإن حصل في الخلاف أو خفي عليه، أمّا أنه غير مبتدع فلأنه اتبع الأدلة، ملقياً إليها حكمة الانقياد... وأمّا كونه غير ضال فلأنه على الجادة سلك وإليها لجأ، فإن خرج عنها يوماً فأخطأ فلا حرج عليه، بل يكون مأجوراً))[١].

وذلك أن الراسخ في العلم لا يتعمد مخالفة الأدلة أبداً، وحتى لو أخطأ في فهم نص فإن خطأه ليس ناتجاً عن سوء في المنهج، كما قال ابن تيمية: ((وليُعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامّاً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل))[٢].

كما قال الشافعي رحمه الله: ((أما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجلُ السُّنّة، فيكون له قول يخالفها، لا أنه عَمَد خلافها، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل))[٣].

---

(١) الاعتصام (١/ ١٣٥).

(٢) رفع الملام ص٩-١٠.

(٣) الرسالة ص(٢١٩).

ومن هنا فإن هذا العالم يسهل رجوعه عن خطئه إذا رُدَّ إلى الأصل العامّ لأهل السنة، ووُضِّحت له المسألة التي أخطأ فيها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنه إذا كان من أهل الاجتهاد وأخطأ في مسألة حصل له ما ذكره الشاطبي وغيره من أهل العلم من السلامة من الإثم، لأنه سلك على الجادة ولم يخرج عنها في أصل منهجه، بل نَدَّت له هذه المسألة بعينها.

فتبين أن الزيغ كما يقول الشاطبي ((لا يجري على طريق الراسخ بغير حكم الاتفاق، وأن الراسخ لا زيغ معه بالقصد البتَّة))[١].

وهذا تحديداً ما افتقده أهل الأهواء الذين ضاقوا بالنصوص نفسها ذرعاً، وجعلوا ما خالف أصلهم منها متشابها غير مفيد للعلم واليقين.

النتيجة الثالثة:

أن البصير بأهل الأهواء إذا دقَّق في أمرهم وجد عندهم شيئاً من الحق مشوباً بالباطل، فإذا محّض هذا الحق الذي بأيديهم وَجده مأخوذاً من النصوص، ((إذ لا بد في كل بدعة ـ عليها طائفة كبيرة ـ من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافَق عليه أهل السنة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يُقبل بحال))[٢].

---

(١) الاعتصام (١/ ٢٢٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥١)، وكأن ابن تيمية رحمه الله يريد بهذا القيد ((عليها طائفة كبيرة)) أن ينبه إلى أن العدد القليل قد يتفق على باطل محض لا يروج إلا فيهم، بخلاف البدع ذات الأتباع الكثر، فهذه لم ترُج في أهلها إلا لالتباس الحق فيها بالباطل، ثم يُبرَز هذا الحق، =

وعلى هذا فإن الحق الذي مع كل فرقة سيعود بك إذا جمعته إلى النصوص، كما قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر اتفاق أهل الأهواء على الاحتجاج بالنصوص الموافِقة دون غيرها: ((وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه، مما أخبر به وما أمر به))(١).

وقال ابن أبي العز: ((وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب فيها يعود إلى بعض ما ذُكِر في القرآن من الطرق العقلية، بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله))(٢).

وقال عن المتكلمين: ((وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصحّ تقريراً وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد))(٣).

وقال ابن القيم في أهل الأهواء:

واسمع نصيحة من له خُبْرٌ بما ... عند الورى من كثرة الجَوَلان
ما عندهم والله خيرٌ غير ما ... أخذوه عمن جاء بالقرآن

ليكون سبباً في جلب عدد غير قليل من الأتباع، الذين يحملهم الهوى على غض النظر عن باطل كثير في بدعهم، بدعوى أنهم مستمسكون بكذا وكذا مما جاء به الرسول، وكأنه ﷺ لم يبعث إلا به، دون غيره.

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٢٧).

(٢) شرح الطحاوية (١/ ٧٦).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٣٩).

والكـــل بعـــد فبـدعة أو فريـــة   أو بحث تشكيك ورأي فلان[١]

وقال أيضاً: ((وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب، وبعضهم أقرب إلى الخطأ، وأدلة كلٍّ منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى، لا على إبطال ما أصابوا فيه))[٢].

وذلك أن ما أصابوا فيه مأخوذ من الدليل، فإذا دحضت طائفة باطلاً قالت به أخرى لم تتمكن من دحض الحق الذي معها ـ رغم سعي الخصم إلى ذلك ـ لما قدّمنا من أن ما أصابت فيه كل طائفة مردُّه إلى النصوص، فلا سبيل إلى دحضه، وإن قال به مبتدع ضالّ.

ومن هنا كان موقف أهل السنة قائماً على نصرة الحق أيّاً كان القائل به، كما قال ابن مسعود ﷺ: ((من جاءك بالحق فاقبل منه، وإن كان بعيداً بغيضاً))[٣].

فلذا قال ابن القيم بعد كلامه السالف عن تلك الطوائف: ((وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض))[٤].

---

(١) القصيدة النونية (١/ ٥٥-٥٦).

(٢) شفاء العليل ص(٩٤).

(٣) رواه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٤)، وأورده البغوي في شرح السنة (١/ ٢٣٤).

(٤) شفاء العليل ص(٩٤-٩٥).

وما ذاك إلا أن أهل السنة ينصرون الحقّ المبيّن في النصوص، فإذا قالت به طائفة من أهل الأهواء وافقوهم عليه، لا لأنهم تبع لهم، بل لأنهم قالوا بالحق في مسألة ما، وهكذا يصنعون مع بقية الطوائف، فاجتمع لهم بذلك حق الطوائف كله.

وهذا من أدل شيء على استقامة منهج أهل السنة وثباته.

ومن جهة أخرى فإنه يثبت أن الحق الذي مع كل طائفة مبيّن في النصوص أحسن تبيين.

وبالتالي فإن في النصوص الغُنية عن الأهواء وأهلها، لأن النصوص ليس فيها إلا الحق المحض، وأما هذه الأهواء فتشوب الحق بالباطل، فمن سلك مسلك أهل السنة مع النص قاده إلى الحق المحض، وأغناه عن بدع الناس وأهوائهم.

النتيجة الرابعة:

أن منهج أهل الأهواء في جملته منهج غير علمي، لأن أصحابه قرّروا بدعهم ابتداءً، ثم شرعوا في الاستدلال لها ودفْع المُعارض، وحشدوا في هذا السبيل كمّاً كبيراً مما يَدّعونه حججاً يدفعون بها حجج خصومهم، وتورطوا كثيراً في القطع بمحالات يعجب العاقل من قطعهم بها! كل ذلك ليسلم لهم ما قرّروه[1].

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر عجائب الكلام الثلاث: طفرة النظّام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري، انظر للأولى كتاب المعتزلة وأصولهم الخمسة للدكتور عوّاد المعتق ص(٥٩)، وانظر للثانية الفرق بين الفرق للبغدادي ص(١٩٥-١٩٦)، وانظر للثالثة كتاب =

وهذا الأسلوب من التعامل مع الأدلة ليس أسلوباً علميّاً؛ لأن الذي يقرّر أمراً ثم ينظر في الدليل لا يحق له أن يدّعي أن ما ينظر فيه لاحقاً دليل له اعتبار الإلزام.

والنَّصَف والأمانة العلمية يقتضيان صاحبهما أن لا يُلزِم الدليل بالشهادة لقوله، بل النصَف والأمانة يوجبان عليه أن لا يأتي بمقرر سابق يفرضه على الدليل.

وبذلك نعلم أن هذا الفرق المنهجي الذي نحن بصدد الحديث عنه هو السبب الحقيقي في خروج أخطر مسلكين عُبث من خلالها بالنصوص، وهما مسلك التأويل[١] والتفويض[٢]، فهما مجرد نتيجة من نتائجه المرّة.

= موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (١/ ٤٢٧-٤٣١).

(١) أصل التأويل في اللغة مأخوذ من ((آل الشيءُ يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأوّل إليه الشيء: رجعه)) كما في اللسان (١١/ ٣٢)، ويراد به في اصطلاح السلف من أهل الفقه والحديث تفسير الكلام، والتأويل في لغة القرآن: الحقيقة التي يؤول الكلام إليها.

بيد أن كثيراً من المتأخرين جعلوا للتأويل معنى لا وجود له عند السلف، حيث جعلوه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه عندهم.

وقد غلب هذا المعنى وانتشر لكثرة تناقله، حتى صار يطلق على من يعطّلون صفات الرب تعالى: أهل التأويل.

انظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص(٢٩٠-٢٩٤) ومختصر الصواعق المرسلة ص(٩-١٠)، وفي ص(١١) كلام مهم عن أنواع هذا التأويل الباطل، وانظر أيضاً كتاب (الإمام ابن تيمية وقضية التأويل) للدكتور محمد السيد الجليند.

(٢) التفويض في اللغة من ((فوّض إليه الأمر: صيّره إليه، وجعله الحاكم فيه)) كما في =

فالتأويل حقيقته تحريف معنى النص لإفساد دلالته على المسألة موضع الخلاف لمنهجهم.

أما التفويض فحقيقته إفراغ النص من مدلوله، وادّعاء أنه ـ مع ذلك ـ لا يراد به ظاهره.

ولئن كان منهج أهل الأهواء بعيداً عن المنهج العلمي، لاتخاذهم مع الدليل المخالف ما تقدم ذكره، فإن منهجهم مع الدليل الموافِق ليس علمياً أيضاً، لأنه مستند إلى مسلكهم الخاطئ في انتقاء ما وافق الهوى دون غيره.

ومن نفيس ما ذكره أهل العلم في بيان بُعد منهج أهل الأهواء عن المنهج العلمي قول وكيع بن الجراح رحمه الله: ((أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم[1] **وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم**))[2].

ومراده أن ذا الهوى لا يرفع بالنص رأساً إلا إذا راق له، فعند ذلك يكتبه؛ ليعضد به بدعته، بينما يفرض المنهج العلمي جمع كل الأدلة وعدم انتهاج أسلوب الانتقاء معها؛ لأن جمع الأدلة والنظر في مجموعها هو السبيل

اللسان (٧/ ٢١٠).

وحقيقته الاصطلاحية مطابقة لحقيقته اللغوية، ويراد به إذا أطلق في نصوص الصفات مثلا: صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد، بل يفوّض علمه إلى الله.

انظر: كتاب مذاهب أهل التفويض للدكتور أحمد بن عبد الرحمن القاضي ص(١٥٢-١٥٦).

(١) قوله: ((وما عليهم)) يريد به متشابه النصوص التي قد يحتج بها أهل البدع، لتقوية بدعهم، لا أن في النصوص ما هو حجة على أهل السنة، يبطل به قولهم، حاش لله.

(٢) ذم الكلام للهروي (٢/ ٢٧٠ و٤/ ٢٤٩).

العلمي الرصين لفهمها والعمل بها، أما التركيز على ما وافق الهوى وردّ ما خالفه فليس من المنهج العلمي في قليل ولا كثير.

ولذا فإن سلمة بن شبيب[١] لما قال للإمام أحمد: قوّيتَ قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة ـ يعني متعة الحج ـ[٢] رد عليه أحمد بقوله: كان يبلغني عنك أنك أحمق، وكنت أدفع عنك، والآن فقد ثبت عندي أنك أحمق، عندي أحد عشر حديثاً صحاحاً عن النبي ﷺ، أتركها لقولك[٣]؟

وذلك أن أئمة السنة يبنون أقوالهم على النصوص، بقطع النظر عن مثل

---

(١) سلمة بن شبيب المِسمعي النيسابوري، أحد المحدِّثين الثقات، روى عنه الإمام أحمد، وهو من شيوخه، مات سنة سبع وأربعين ومائتين، وقيل غير ذلك، انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ١٤٦-١٤٧).

(٢) ولذا قال في رواية: تقول بفسخ الحج.

وأحمد أفتى بذلك، لأن النبي ﷺ أمر من أهَلّ بالحج وحده ـ ممن لم يَسُق الهدي ـ أن يحِلّ بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ويقصّر، ثم يقيم حلالاً إلى يوم التروية، فيهل بالحج، كما هو معلوم من أخبار حجته ﷺ، انظر: صحيح البخاري، "باب التمتع والقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي"، الأحاديث (١٥٦١-١٥٦٩)، ومسلم (١٢١٦-١٢١٨).

وانظر المسألة في المغني لابن قدامة (٣/ ٣٩٨-٤٠٠) ـ طبعة مكتبة الرياض ـ (٥/ ٢٥١-٢٥٥) ـ طبعة هجر ـ عند شرح قول الخرقي: ((ومن كان مفرداً أو قارناً أحببنا له أن يفسخ إذا طاف وسعى، ويجعلها عمرة، إلا أن يكون معه هدي...)).

(٣) ذكره ابن تيمية في منهاج السنة (٤/ ١٥٢) غير معزوّ، ونقله ابن قدامة في المغني (٣/ ٣٩٩) ـ طبعة مكتبة الرياض ـ (٥/ ٢٥٣) ـ طبعة هجر ـ من شرح أبي حفص بسنده إلى أحمد بسياق آخر بنحوه، وفيه: ((عندي ثمانية عشر حديثا)).

هذه الهواجس الفارغة البعيدة عن المنهج العلمي[(١)].

وقد أوضح ابن تيمية في رده على ابن المطهر الرافضي فَرْقَ ما بين منهج أهل السنة ـ وهم الجمهور ـ وبين منهج الرافضة في التعامل مع النصوص، بما يتبين به دقة منهج أهل السنة، واضطراب منهج هؤلاء المخالفين، فقال: ((كل مَن جرّب من أهل العلم والدين الجمهورَ علم أنهم لا يرضون بالكذب، ولو وافق أغراضهم، فكم يروون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها أحاديث بأسانيد خيرٍ من أسانيد الشيعة، ويرويها مثل أبي نعيم والثعلبي وأبي بكر النقاش والأهوازي وابن عساكر وأمثال هؤلاء، ولا يقبل علماء الحديث منها شيئاً، بل إذا كان الراوي عندهم مجهولا توقفوا في روايته، وأما أنتم معاشر الرافضة فقد رأيناكم تقبلون كل ما يوافق رأيكم وأهواءكم، لا تردّون غثاً ولا سميناً))[(٢)].

ومن هنا نصّ الشافعي على مسألة فقهية دقيقة تؤكد هذه النتيجة، وهي قوله في كتاب "الوصايا": ((لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لآخر، وكان فيها كتب الكلام لم يدخل في الوصية؛ لأنه ليس من العلم، وقال: لو أوصى

---

(١) أفاض ابن تيمية رحمة الله عليه في بيان هذه المسألة الجليلة في منهاج السنة (٤/ ١٤٩-١٥٥)، وقال: ((الذي عليه أئمة الإسلام أن ما كان مشروعاً لم يُترك لمجرد فعل أهل البدع: لا الرافضة ولا غيرهم، وأصول الأئمة كلها توافق هذا))، ثم مثّل بمسائل اختارها الأئمة أو بعضهم ـ اتباعاً للدليل ـ ولم يلتفتوا إلى كون الشيعة يقولون بها.

ونبه إلى ضابط نافع في المستحب إذا كان شعاراً لأهل البدع متى يعمل به ومتى لا.

(٢) منهاج السنة (٧/ ٤١٧-٤١٨).

لأهل العلم لم يدخل أهل الكلام))[١].

ومراده أن أهل الكلام ليسوا ضمن العلماء حتى يدخلوا في الوصية، كما أن كتبهم ليست كتباً علمية حتى تدخل في وصية من أوصى بكتبه من العلم؛ لأن الكتب العلمية يلتزم أهلها المنهج العلمي، فأما مجرد كتاب كُتِب لإثبات هوى مال إليه صاحبه فليس كتابا علمياً، كما أوضح ذلك قوام السنة الأصبهاني فيما نقله عن بعض العلماء، وضرب عليه أمثلة توضحه[٢].

وقد حكى ابن عبد البر[٣] إجماع الفقهاء وأهل الأثر من جميع الأمصار على أن أهل الكلام لا يُعدّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه[٤].

وحكى الشاطبي أيضا الإجماع على أن أهل الكلام لا يُعدُّون في العلماء[٥].

وإنما نصّ أهل العلم على ذلك؛ لما قدّمنا من بُعد أهل الأهواء عن

---

(١) نقله البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٨) عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، ورواه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٢٩٧-٢٩٨) بسنده إلى الربيع قال: ((سمعت الشافعي يقول في كتابه الوصايا)) ولم يذكر ((لو أوصى لأهل العلم...)).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٠٦-٣١١).

(٣) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، حافظ المغرب، كان ظاهرياً ثم صار مالكيّاً، مع ميل إلى فقه الشافعي، مات سنة ثلاث وستين وأربع مائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٢٨-١١٣٠).

(٤) جامع بيان العلم (٢/ ٩٤٢).

(٥) الاعتصام (٢/ ٣٣٣).

المنهج العلمي.

النتيجة الخامسة:

أن أهل السنة سلِموا من أيٍّ من أنواع الانتماء الباطل، لأن من انتمى للوحي لا يرتضي أن يزاحم الوحيَ غيْرٌ، فضلاً عن أن يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

يوضح ذلك على الجليَّة أبو بكر بن عياش[(١)] الذي سئل: من السّنّي؟ فقال: **((الذي إذا ذكرت الأهواء لم يتعصب لشيء منها))**[(٢)].

وذلك أن هذه الأهواء لما خالفت الكتاب والسنة استوت عنده جميعاً من جهة الانتساب لها، لأن ما خالف الكتاب والسنة فهو حري عند اللبيب أن لا يرفع به رأساً، فضلاً عن أن يتعصب له، وإن كان يعي ـ مع ذلك ـ أن أهل الأهواء ليسوا على درجة واحدة في الضلال، كما يأتي إن شاء الله[(٣)].

وقد لزم أهلَ الحق هذا الاسم الكريم ((أهل السنة))، لأنهم أولى الناس بالانتماء إليها، إذ كانوا أحقّ بها وأهلها.

---

(١) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي المقرئ، صحح ابن حجر أن اسمه أبو بكر، وأنه ليس كنية، وكان رحمه الله من العبّاد الملازمين للسُّنَّة، ومن الثقات، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، انظر الحلية لأبي نعيم (٨/ ٣٠٣-٣١٣)، والتذكرة للذهبي (١/ ٢٦٥-٢٦٦)، وتقريب التهذيب لابن حجر ص(٦٢٤).

(٢) رواه اللالكائي (١/ ٦٥).

(٣) انظر النتيجة السابعة في هذا المبحث.

وعلى ذلك جواب مالك لمن سأله: مَن أهل السنة؟ حيث قال: ((أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي ولا رافضي ولا قدري))[1].

وذلك أن هذه الألقاب أعلام على أهل الأهواء، فمن ركب مسلكاً من مسالك الهوى سُمِّي به، كأن ينفي القدر فيسمى قدريّاً[2]، أو يرفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر فيسمى رافضياً[3]، أو ينفي الصفات فيسمى

---

(١) الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر ص(٣٥).

(٢) سمي هؤلاء قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب، (انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ص٧٩)، وقد روى مسلم في صحيحه في أول حديث منه قول يحيى بن يعمر: ((كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني)) ثم ساق خبر تبرؤ عبد الله بن عمر منهم، وروى الفريابي في القدر ص(٢٠٦) عن الأوزاعي أن أول من نطق فيه نصراني، أسلم ثم تنصّر، يُدعى (سوسن)، وعنه أخذ معبد، وروى ص(٢٢٦) عن ابن عون أن أول من تكلم في القدر (سنسويه بن يونس الأسواري) ثم تكلم معبد.

وهؤلاء هم القدرية الأوائل الذين ينفون علم الله، ولذا جاء في رواية مسلم أنهم ((يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُـف)).

وقد خلفهم المعتزلة بعد ذلك، وهم أشهر من أطلق عليه اسم ((القدرية))، انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٩٨) وما بعدها ((شرح قول المعتزلة في القدر)) والفرق بين الفرق للبغدادي ص(١٨، ١١٤) وما بعدها.

وانظر لأنواع القدرية كتاب الدرة البهية شرح القصيدة التائية للشيخ عبد الرحمن السعدي ص(١٦-٢٥).

(٣) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٨٩)، ومن أهل العلم من ذهب إلى أن تسميتهم =

جهمياً[١]، وهكذا بقية أهل الأهواء.

وأهل السنة بريئون من هذه الأهواء كلها، ملازمون لما بيَّنه صاحب الرسالة في سُنّته، فلم يكن لهم لقب يلحقهم إلا السنة نفسها، كما قال أبو عثمان الصابوني[٢]: ((ولا يلحق أهل السنة إلا اسمٌ واحد، وهو أصحاب الحديث))[٣].

= بذلك كانت عندما رفضوا زيد بن علي في خلافة هشام بن عبد الملك بسبب ترحُّمه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فرفضه قوم من أتباعه فسُمّوا رافضة، وسُمِّيَ من لم يرفضه زيدياً لانتسابهم إليه، انظر: منهاج السنة لابن تيمية (١/ ٣٤-٣٥).

(١) نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي، تلميذ الجعد بن درهم، وكان فصيح اللسان، ولم يكن له علم ولا مجالسة لأهله، كما روى اللالكائي (٣/ ٣٨٠-٣٨١) عن أبي معاذ البلخي.
وقد نحا الجهم إلى الغلو في كل أقواله، سواء في الإرجاء أو الجبر أو إنكار الصفات، حتى قال: لا يوصف الله بصفة يوصف بها خلقه، فنفى عن الرب تعالى صفة الحياة والعلم ونحوهما من صفات الكمال.
ولما كان الجهم أشهر من عُرف بنفي الصفات فقد نسب إليه السلف من ينفي صفات الله أو بعضها، انظر لدرجات التجهم كتاب التسعينية لابن تيمية (١/ ٢٦٥-٢٧١)، وانظر للجهم وأقواله كتاب الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦-٨٨)، والفرق بين الفرق للبغدادي ص(٢١١-٢١٢).

(٢) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري الشافعي، التزم منهج السلف، مع عبادة وورع، توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة، انظر السير للذهبي (١٨/ ٤٠-٤٤)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١/ ٤٠٧-٤٠٩).

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص(٣٠٥)، وعقّب به على قول أبي حاتم الرازي: ((علامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة...)).
ونحوه قول اللالكائي (١/ ١٧٩) بعد رواية قول أبي حاتم: ((ولا يلحق أهلَ السنة إلا =

ولذا فإن مالكا لما سئل: ما السنة؟ قال: ((ما لا اسم له غير السنة))[(١)].

قال ابن القيم: ((يعني أن أهل السنة ليس لهم اسم يُنسبون إليه سواها))[(٢)].

ومن هنا حذّر أهل العلم من الانتماء لغير الإسلام والسنة، كما قال ميمون بن مهران[(٣)]: ((إياكم وكل هوى يسمى بغير الإسلام))[(٤)].

ولما بلغ عمر بن عبد العزيز رحمه الله ما كان من تداعي بعض الناس إلى الحِلْف، قال في ضمن كتاب يذكّر فيه بنعمة الإسلام ووجوب التآخي عليه وحده، وترك التداعي إلى حِلْف سواه: ((وأنا أحذر كل مَن سمع كتابي هذا ومَن بَلَغَهُ أن يتخذ غير الإسلام حصناً، أو دون الله ودون رسوله ودون المؤمنين وليجة، تحذيراً بعد تحذير، وأذكرهم تذكيراً بعد تذكير، وأُشهد عليهم الذي هو آخذ بناصية كل دابة، والذي هو أقرب إلى كل عبد من حبل الوريد))[(٥)].

اسمٌ واحد)).

(١) ذكره الشاطبي في الاعتصام (١/ ٥٨)، وذكر أنه من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك.

(٢) مدارج السالكين (٣/ ١٧٦).

(٣) هو أبو أيوب ميمون بن مهران الرَّقّي، عالم الجزيرة، حدث عن طائفة من الصحابة، واستعمله عمر بن عبد العزيز على قضاء الجزيرة وخراجها، مات سنة سبع عشرة ومائة، انظر: الحلية لأبي نعيم (٤/ ٨٢-٩٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٩٨-٩٩).

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٩٢)، وأورده ابن بطة في كتابه الشرح والإبانة ص(١٥٤).

(٥) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص٨٦-٨٩.

وقال ابن بطة[١]: ((ومن السّنّة وتمام الإيمان وكماله البراءةُ من كل اسم خالف السنة... وذلك مثل قولهم: الرافضة والشيعة والجهمية...))[٢].

وقال ابن قدامة: ((كل مُتَسَمٍّ بغير الإسلام والسنة مبتدع))[٣].

وقال الشنقيطي[٤]: ((فلا خلاف بين المسلمين أن الرابطة التي تربط أفراد أهل الأرض بعضهم ببعض، وتربط بين أهل الأرض والسماء هي رابطة "لا إله إلا الله"، فلا يجوز البتّة النداء برابطة غيرها))[٥].

ومن خلال هذه النتيجة يتبين للمنصف أن أهل السنة قد حُفظوا من الانتماء الباطل، بانتمائهم للحق، امتثالاً لأمر النبي ﷺ حيث قال: ((فادعوا المسلمين بأسمائهم، بما سمّاهم الله ﷻ: المسلمين، المؤمنين، عباد الله ﷻ))[٦].

---

(١) هو أبو عبد الله، عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي، إمام عابد، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، انظر: السير للذهبي (١٦/ ٥٢٩-٥٣٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/ ١٢٢-١٢٤).

(٢) الشرح والإبانة ص(٣٦٨).

(٣) لمعة الاعتقاد ص١٦١.

(٤) هو الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، الأصولي المفسر، علم شامخ، وفد إلى المملكة العربية السعودية، حاجّاً ثم استقر بها وتصدى للتدريس، إلى أن توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف، انظر ترجمته مبسوطة في مقدمة كتابه أضواء البيان (١/ ٣-٦٤)، لتلميذه الشيخ عطية محمد سالم.

(٥) أضواء البيان (٣/ ٤٤٨).

(٦) رواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٣٩)، وأحمد في مسنده (٤/ ١٣٠) ـ وهذا لفظه ـ والنسائي في تفسيره (٢/ ٩٤)، والترمذي في سننه (أبواب الأمثال، باب ما جاء في مَثَل

النتيجة السادسة:

اتفاق أهل السنة وائتلافهم، وافتراق أهل الأهواء واختلافهم، وهي نتيجة لا بد منها في نهاية المطاف، فإن الاتفاق وسلامة القلوب ثمرةُ ملازمة الحق، كما أن التنافر وتباغض القلوب ثمرة اتِّباع الهوى.

وقد نبّه إلى هذا علماء الأمة قديما وحديثاً، فمن ذلك ما رواه ابن جرير بسنده في بيان هذه الآية ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[هود:١١٨-١١٩]، حيث أورد قول ابن عباس رضي الله عنهما: **((خلقهم فريقين: فريقاً يرحم فلا يختلف، وفريقاً لا يرحم يختلف))**، كما أورد قول الحسن البصري: **((الناس مختلفون على أديان شتى إلا من رحم ربك، فمن رحم غير مختلفين))**، وقول قتادة: ((فأهل رحمة الله أهل جماعة، وإن تفرقت دورهم وأبدانهم)) وقول ابن المبارك: ((أهل الحق ليس فيهم اختلاف))[1].

وإنما أوجد الاختلاف في الأمة هذه الأهواء كما قال أبو العالية[2] رحمه الله.

الصلاة والصيام والصدقة)، انظر: عارضة الأحوذي (٩/ ٣٠٢-٣٠٧)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وحسنه ابن كثير في التفسير (١/ ٥٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٧٢٤)، ونفى في (١/ ٣٥٦) في الحاشية رقم (١) احتمال تطرق الضعف إليه بتدليس أحد رواته وهو يحيى بن أبي كثير؛ لأنه صرح بالتحديث، وكذا ضَعْفِ الراوي عنه؛ لأنه تُوبع.

(١) جامع البيان (١٢/ ٨٥-٨٦)، وروى الهروي في ذم الكلام (٤/ ٨٣) عن عمر بن عبد العزيز قوله في الآية: ((أهل الرحمة لا يختلفون)).

(٢) هو رفيع بن مهران الرياحي، الفقيه المقرئ، سمع من عدد من كبار الصحابة، وكان

بعد أن حثَّ على لزوم السُّنّة ـ: ((وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء))[1].

وقد توسع أبو المظفر السمعاني في عرض هذا المعنى عند ذكره للفرق المنهجي بين أهل السنة وأهل الأهواء حيث قال: **((ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قُطراً من الأقطار وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد، يَجْرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا** يميلون فيها،... وهل على الحق دليل أبين من هذا؟ قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[النساء:٨٢])).

ثم قال مبيناً حال أهل الأهواء: **((وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين، أو[2] شيعا وأحزابا، لا تكاد تجد اثنين منهم**

ابن عباس يرفعه على سريره، وقريش أسفل منه، مات سنة ثلاث وتسعين، انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ١١٢-١١٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٦١-٦٢).

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٦٧)، والآجري في الشريعة (١/ ٣٠١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٥٦). واللفظ للآجري واللالكائي.

ولما بلغ كلامه هذا الحسن البصري قال: ((صدق ونصح)) وقالت حفصة بنت سيرين لراويه: حدّثتَ محمداً بهذا؟ قال: لا، قالت: فحدّثه إذاً، تعني أخاها محمد بن سيرين، وذلك لعظم قدر ما قاله رحمه الله.

(٢) أشار المحشّي إلى أن في إحدى النسخ ((وشيعا)) بالواو، ولم يرجّح أحد اللفظين، والأظهر

على طريقة واحدة في الاعتقاد))[١].

وهذا النقل جاء وافياً بالمقصود من إيضاح هذه النتيجة، إذ فيه بيان ما عليه أهل السنة من الاتفاق، وما عليه أهل الأهواء من الاختلاف والشقاق، وأن سبب ذلك راجع إلى منهج كل منهم، فمنهج أهل السنة ثابت ثبوت الجبال الراسيات؛ لأنه مربوط بنصوص لا يأتيها الباطل، فلذلك لم يختلف أهل هذا المنهج[٢].

أما منهج أهل الأهواء فبضد ذلك، لأنه مردود إلى الآراء التي هي عرضة أبداً للتغير والتبدل، وليس لها أي ضمان من الزلل، مع إقدام أهلها على عزل كل نص يخالف أهواءهم.

والنصوص من شأنها أن تَجْمع وتُؤلِّف، فإذا تَرَكتْ فِرقة ما شيئاً من النصوص، وتركت فِرقة سواها شيئاً آخر انهار الأساس الذي يجمعهم، فلبّت إليهم الفُرقة والبغضاء، كما قال ابن تيمية: ((فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء، إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه، بل

-والله أعلم- أن الصواب في النسخة التي أشار إليها في الحاشية، لا في نسخة الأصل.

(١) نقله عنه تلميذه قوام السنة في كتابه الحجة (٢/ ٢٢٤-٢٢٥)، والسيوطي في صون المنطق ص(١٦٧).

(٢) أي أنهم لم يختلفوا الاختلاف المذموم الذي كان عليه أهل الأهواء، فأما ما وقع من الخلاف في مسائل يسوغ فيها الخلاف فليس من هذا القبيل الذي نتحدث عنه، كما قال الحسن البصري عند قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[هود:١١٨-١١٩]: ((أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم)) (جامع البيان للطبري ١٢/ ٨٦).

﴿ تَقَطَّعُوٓا أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾[المؤمنون:٥٣]))[١].

وقال ابن قتيبة: ((ولو أردنا رحمك الله أن ننتقل عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماع إلى تشتت، وعن نظام إلى تفرق، وعن أُنس إلى وحشة، وعن اتفاق إلى اختلاف))[٢].

ومراده المقارنة بين المنهجين، وأن نتيجة كل منهج هي بالضد من نتيجة المنهج الآخر.

ونعى على المتكلمين الاختلاف قائلاً: ((وقد كان يجب ـ مع ما يدَّعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر ـ أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب والـمُسَّاح والمهندسون، لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد... فما بالهم أكثر الناس اختلافا؟ لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين!))[٣].

يُعرِّض بهم فيما يدّعونه من دقة منهجهم وحذق نظرتهم والتهوين من شأن غيرهم، فلو كان الأمر كما زعموا لكانوا أقرب إلى الائتلاف والاتفاق، لأن هذا هو شأن أهل الحق، لكن واقع رؤوس أهل الأهواء يدل على ضد ذلك، إذ ((ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين يُدان برأيه، وله عليه تبع))[٤].

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٢٢٨).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(١٤).

(٣) المرجع السابق ص(١٣).

(٤) المرجع السابق ص(١٣).

ولذا قال مطرف بن عبد الله[١] رحمه الله: ((لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحداً لقال القائل: الحقُّ فيه، فلما تشعّبت واختلفت عرف كل ذي عقل أن الحق لا يتفرق))[٢].

وأطال ابن تيمية في بيان هذه النتيجة الكبيرة، فذكر أن أهل الكلام مثلا ((أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين... وأما أهل السنة والحديث فما يُعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامّتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتُحنوا بأنواع المحن، وفُتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود[٣] ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم

---

(١) هو أبو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، كان رأساً في العلم والعمل، وحدث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، مات سنة خمس وتسعين، انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ١٤١-١٤٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٦٤-٦٥).

(٢) رواه اللالكائي (١/ ١٤٩)، ونقله ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٢١).

(٣) اختلف في المراد بهم على أقوال، وحمل ابن حجر في الفتح (٨/ ٨٩٢) آية سورة البروج على القصة الطويلة الواردة في الحديث الذي رواه مسلم (٣٠٠٥) والترمذي في سننه، (أبواب التفسير، سورة البروج، عارضة الأحوذي ١٢/ ٢٣٨-٢٤٢) عن صهيب رضي الله عنه مرفوعاً: قصَّةِ الغلام الذي كان يتعلم من الساحر، ويمر براهب في طريقه فتابعه على دينه، إلى أن تبعه الناس على ذلك وتركوا دين الملك، فخدّ لهم الأخاديد وأضرم فيها النيران ليرجعوا عن دينهم.

وفي آخر حديث الترمذي: ((قال: يقول الله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾))، لكن قال ابن كثير =

من الأئمة)) ثم نبه إلى أمر دقيق جداً حيث قال ـ بعد أن بين أن أهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً وائتلافاً ـ: ((وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقا وائتلافاً من المتفلسفة... وأهل الإثبات من المتكلمين ـ مثل الكُلَّابية والكرّامية والأشعرية ـ أكثر اتفاقا وائتلافا من المعتزلة... ولست تجد اتفاقاً وائتلافاً إلا بسبب اتّباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقاً واختلافاً إلا عند من ترك ذلك وقدّم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[هود:١١٨-١١٩] فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمّة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك))[١].

فالاتفاق والائتلاف في أهل السنة ليس بِدعاً، بل هو حال أهل الحق من أتباع الأنبياء، من الأولين والآخرين.

ليس هذا فحسب، بل إن أهل الأهواء كلما كانوا أقرب إلى موافقة أهل السنة كانوا أقرب إلى الائتلاف والاتفاق، وكلما كانوا أبعد عن موافقتهم كانوا

في التفسير (٤/ ٤٩٤): ((هذا السياق ليس فيه صراحة أن سياق هذه القصة من كلام النبي ﷺ، قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي: فيحتمل أن يكون من كلام صهيب الرومي، فإنه كان عنده علم من أخبار النصارى))، وانظر لكلام المفسرين جامع البيان لابن جرير (٣٠/ ٨٤-٨٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٤٩٣-٤٩٦).

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠-٥٢).

أشد اختلافاً، وذلك أن مُخالِف أهل السنة منهم إنما يخالف النص في الحقيقة، والنصوص من شأنها أن تجمع وتؤلّف كما تقدم، فكل اتّفاق على حق فسببه اتّباع النص، وكل اختلاف فسببه ترك النص.

وأعجب من هذا حال الامتحان والفتنة على المذهب، فإن ((من صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق))[١].

والسبب والله أعلم راجع إلى ما في الحق نفسه من القوة، فمن تمسك بشيء من الحق ـ وإن كان من أهل الأهواء ـ وجد في هذا الحق قوة تدفعه إلى الصبر والثبات وردِّ الباطل المقابل لهذا الحق ((فإن الباطل لا ثبات له مع الحق ولا بقاء))[٢].

واتفاق أهل السنة وإلفتهم أشهر من نار على عَلَم، أما اختلاف أهل الأهواء واضطرابهم فأعجب ما فيه وقوع ذلك حتى في الطائفة الواحدة الذين يجمعهم لَقَب واحد كالاعتزال مثلاً.

وفي هذا يقول السمعاني: ((أوَما سمعت أن المعتزلة ـ مع اجتماعهم في هذا اللقب ـ يُكفّر البغداديون منهم البصريين، والبصريون منهم البغداديين، ويكفّر أصحاب أبي علي الجُبّائي[٣] ابنه

(١) المصدر السابق (٤/ ٥١).

(٢) مقتبس من تفسير ابن كثير (٣/ ٥٩) عند تفسيره قول الله: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[الإسراء:٨١].

(٣) هو محمد بن عبد الوهاب الجبّائي، شيخ المعتزلة، وعليه اشتغل الأشعري قبل أن ينابذه، ـ

أبا هاشم[١]، وأصحاب أبي هاشم يكفرون أباه أبا علي، وكذلك سائر رؤوسهم وأرباب المقالات منهم؟... وكذلك الخوارج والروافض فيما بينهم، وسائر المبتدعة بمثابتهم))[٢].

ويذكر عبد القاهر البغدادي[٣] أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة، كل فرقة منها تكفّر سائرها[٤]، ويذكر نماذج محددة من تكفير المعيَّن عندهم بتكفير التلامذة لأساتذتهم وشيوخهم[٥]، وأن ((أكثرهم يُكفّرون أتباعهم المقلدين لهم))[٦].

ومن عجيب ما ذكر أن سبعة من زعمائهم اختصموا في إحدى المسائل

كان كثير الردود، فصنف ردوداً على أصحابه المعتزلة فيما خالفهم فيه، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة. انظر: لسان الميزان لابن حجر (٥/ ٢٧١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٦٧-٢٦٩).

(١) هو عبد السلام بن محمد الجبّائي، متكلم مشهور، إليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ١٨٣)، وشذرات ابن العماد (٢/ ٢٤١).

(٢) نقله قوام السنة في الحجة (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، والسيوطي في صون المنطق ص(١٦٧-١٦٨).

(٣) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أشعري متعصب، صنف مصنفات علة في الكلام والعقليات، توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٢٠٣)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٢/ ٥٥٣-٥٥٦).

(٤) الفرق بين الفرق ص(١١٤).

(٥) المرجع السابق ص(٦٦٦).

(٦) المرجع السابق ص(١٩٧).

مرة، ثم افترقوا عن تكفير كل واحد منهم للستة الآخرين!![١].

ونخلص من هذه النتيجة إلى أمر عظيم يتعلق بمنهج أهل السنة وأهل الأهواء جميعاً، حاصِلُه أن الفُرقَة التي وقعت في الأمة وأضعفت من شأنها سببُها أولئك الذين فارقوا الحق المبيّن في النصوص ابتداءً، حيث قدّموا عليه أهواءهم، منابذين جماعة المسلمين، فالذنب ذنبهم، والمسؤول عن الفُرقة هو من ركب هذا الدرب، وخالف سبيل خير الأمّة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

أما من لزم نصوص الكتاب والسنة وأخّر هوى نفسه فأيّ ذنب اقترفه؟ وأيّ علاقة له بهذه الفُرقة؟ على حد قول ابن القيم مخاطباً أهل الأهواء:

يا قوم والله العظيم أسأتموا	بأئمة الإسلام ظن الشاني[٢]
ما ذنبهم ونبيُّهم قد قال ما	قالوا كذاك منزل الفرقان
ما الذنب إلا للنصوص لديكُم	إذ جَسَّمَتْ بل شَبَّهَتْ صنفان
ما ذنب من قد قال ما نطقَتْ به	من غير تحريف ولا عدوان[٣]

النتيجة السابعة:

أن تمييز أهل الحق من أهل الباطل أمر متيسر لمن وعى حقيقة هذا الفَرْق المنهجي الكبير.

---

(١) المرجع السابق ص(١٩٨).

(٢) الشاني هنا اسم الفاعل من: شنأ بمعنى أبغض، انظر اللسان (١/ ١٠١).

(٣) القصيدة النونية (١/ ٢٢٦).

فلئن كان أهل الحق يَلزمون النص ويجعلونه الأصل حتى صار ذلك معلماً بارزًا لا يتخلف في تميزهم، فإن أهل الأهواء ينهجون نهجاً مغايراً لهذا تماماً، وبالضد منه.

وهذا يعني أن هذا الفرق المنهجي ـ بين أهل السنة وأهل الأهواء ـ لا ينبغي أبدًا أن يحصر في فِرق الضلال القديمة، فإن هذا هضم فاحش لهذا الفرْق العظيم، بل يجب أن يُعلم أنه يَعُمّ جميع أهل الأهواء إلى يوم الدين[1]، سواء أكانوا من أهل البدع المكفِّرة أو غير المكفِّرة ، وسواء نَبَع ضلالهم من أهواء داخل مجتمع المسلمين أو من خارجه.

ومما يرتبط بهذه النتيجة أيضاً بيان درجات أهل الباطل أنفسهم، فرغم أنهم قد اشتركوا جميعًا في هذا المسلك الرديء مع النص إلا أنهم يختلفون في درجة الإيغال فيه، وعلى ذلك فإن من كان منهم أكثر إيغالاً فهو أشد ضلالاً، ومن كان دونه فهو دونه في الضلال، وإن اشترك معه في المشْرَب.

فليس المغيّر لشرع الله، العابث بمفاهيمه ـ باسْم مسايرة الواقع ـ مثل المتكلِّم الذي لا يصل إلى هذا الحد الشنيع، فضلا عن المتعصب لمذهب فقهي، وإن كان اللّوم واقعا على الجميع.

على أن مِن الإنصاف أن يقال ـ مع هذا كله ـ: إن المتقدمين الذين سنُّوا هذه السنة السيئة بإقصاء النص وتقديم غيره عليه مَلُومون من هذه الجهة أكثر

---

(١) تقدم في آخر المبحث السابق نصُّ أهل العلم على أن جميع أهل الأهواء، بمن فيهم أهل البدع الصغار يشتركون في تقديم أهوائهم على النصوص.

من المتأخرين؛ لأنهم الذين فتحوا باب هذه الفتنة منذ القدم، فدخل منه كل ذي هوى، وصار المتقدمون بالنسبة للمتأخرين بمثابة الأساتذة المعلمين، فهُم، كما قيل:

نقَّطتُموا لَهُمُ وهم خطُّوا على ... نُقَط لكم كمعلِّم الصبيان(١)

وهذه النتيجة السابعة بمثابة الثمرة لمعرفة هذا الفَرق المنهجي العظيم، إذ من خلالها تُعرف مذاهب الناس وأقوالهم بالحق، ولا يُعرف الحق بها، فإن الحق والباطل وإن كان لكل منهما أئمة فإن الفرْق بينهما جلي بيِّن، فإن أئمة السُّنَّة ـ كما أوضح ابن تيمية ـ ليسوا مثل أئمة البدعة، لأن الأوّلين ((تضاف السنة إليهم، لأنهم مَظاهِر بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم، لأنهم مصادر عنهم صدرت))(٢).

وإنما قلنا: إن هذه النتيجة بمثابة الثمرة لمعرفة هذا الفَرق المنهجي، لأن الأهواء تتلوَّن في كل حين، ويعامل أهلها النصوص بجفاء على النحو الذي ذكرنا، فإذا عُرِف فَرْقُ ما بين مسلك أهل الأهواء ومسلك أهل الحق مع النص تميّز الفريقان، مهما تلوّن الباطل ولبَس أهله على الناس ما يلبسون.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

---

(١) مقتبس من نونية ابن القيم (١/ ١٨٣)، وقد عنى بكلامه هذا الجهميةَ النفاة، الذين فتحوا الباب للغلاة من الاتحادية؛ ليقولوا بمقولتهم الخبيثة، ولذا قال ابن القيم قبل هذا البيت:

فلذاك قلنا إنكم باب لمن ... بالاتحاد يقول بل بابان

(٢) مقتبس من درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٥-٦).

فهرس المصادر

١. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، للدكتور محمد محمد حسين، ط. الثانية، الجماميز، مكتبة الآداب ومطبعاتها، ١٣٨٨هـ.

٢. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ـ ابن القيم ـ ، تحقيق رضوان جامع رضوان، مكة، منشورات مكتبة الباز.

٣. إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ط. الثانية، بيروت، دار الفكر ١٤٠٩هـ.

٤. الإرشاد إلى قواطع الأدلة، لأبي المعالي عبد الملك الجويني، ط. الثانية، تحقيق د.أسعد تميم، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٣هـ.

٥. أساس التقديس في علم الكلام، للفخر الرازي، ط. الأولى، تقديم د.محمد العريبي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م.

٦. الاستقامة، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د.محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.

٧. الإسلام دين الفطرة والحرية، لعبد العزيز جاويش، مصر، دار المعارف، ١٩٦٨م.

٨. أصول الكرخي، لأبي الحسن، عبيد الله بن الحسين الكرخي، ملحق بكتاب كنز الوصول، للبزدوي، كراجي، مركز علم وآداب آرام باغ.

٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية بالرياض، ١٤٠٣هـ.

١٠. الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تعريف رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ.

١١. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي - ابن القيم - تعليق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.

١٢. الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط. العاشرة، دار العلم للملايين، ١٩٩٢م.

١٣. إغاثة اللهفان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي - ابن القيم - ط. الثانية، تحقيق محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٩هـ.

١٤. إيقاظ الهمم في شرح الحكم، لأحمد بن محمد بن عجيبة، بيروت، دار المعرفة.

١٥. الإيمان، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

١٦. الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه محمد زهري النجار، بيروت، دار المعرفة.

١٧. **الإمام الشيخ محمد عبده، في أخباره وآثاره**، للدكتور رحاب عكاوي، ط. الأولى، بيروت، دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.

١٨. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، مطبعة المعاهد بمصر، نشرته مكتبة القدسي ١٣٥٠هـ.

١٩. **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ط. الأولى، تعليق عبد الله عمر البارودي، بيروت، دار الجنان، ١٤٠٨هـ.

٢٠. **البداية والنهاية**، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ط. الأولى، مكتبة المعارف ـ مكتبة النصر، ١٩٦٦م.

٢١. **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ط. الثانية حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٩١هـ.

٢٢. **البعثات العلمية في عهد محمد علي**، للأمير عمر طوسون، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين، ١٣٥٣هـ.

٢٣. **تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده**، لرشيد رضا، ط. الأولى، مصر، مطبعة المنار، ١٣٥٠هـ.

٢٤. **تأويل مختلف الحديث**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، بيروت، دار الكتاب العربي.

٢٥. **تذكرة الحفاظ**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ط. الأولى، دار إحياء التراث العربي، المكتب الإسلامي.

٢٦. **التسعينية**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد العجلان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٧.تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي، ط. الأولى، تحقيق د.عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، المدينة، مكتبة الدار، ١٤٠٦هـ.

٢٨.تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط. الأولى، تحقيق أحمد الزهراني وحكمت بشير، مكتبة الدار وطيبة وابن القيم، ١٤٠٨هـ.

٢٩.تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٣هـ.

٣٠.التفسير، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ط. الأولى، تحقيق صبري الشافعي والسيد الجليمي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٠هـ.

٣١.تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الأولى، علق عليه محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.

٣٢.تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الأولى، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢٥هـ.

٣٣.تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط. الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٣٤.جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، القاهرة، دار الحديث، ١٤٠٧هـ.

٣٥.جامع بيان العلم، لأبي عمر يوسف بن عبد البرالنمري، ط. الثالثة، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.

٣٦. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الأولى، تحقيق د. العسكر والحمدان، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٤هـ.

٣٧. حاشية على تفسير الجلالين، لأحمد بن محمد الصاوي، نشرته المكتبة الإسلامية [بدون معلومات].

٣٨. الحجة على تارك المحجة، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، ط. الأولى، تحقيق د. محمد إبراهيم محمد هارون، الهند ، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ، ١٤١٩هـ.

٣٩. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني ـ قوام السنة ـ، ط. الأولى، تحقيق د.محمد بن ربيع المدخلي، ود.محمد محمود أبي رحيم، دار الراية، ١٤١١هـ.

٤٠. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، بيروت، دار الفكر.

٤١. درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الأولى، تحقيق د.محمد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٠هـ.

٤٢. الدرة البهية شرح القصيدة التائية، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٦هـ.

٤٣. ذكر محنة الإمام أحمد، جمع حنبل، ط. الأولى، دراسة د. محمد نفش، ١٣٩٧هـ.

٤٤. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري، ط. الأولى، تحقيق أبي جابر عبد الله بن محمد الأنصاري، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٩هـ.

٤٥. ردّ عثمان بن سعيد على المريسي العنيد، ضمن كتاب عقائد السلف، جمع علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م.

٤٦. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط. الثانية، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٣٩٩هـ.

٤٧. رسالة التوحيد، لمحمد عبده، ضمن مجموعة الأعمال الكاملة، جمع وتحقيق محمد عمارة، ط. الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨م.

٤٨. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، راجعه عبد الله الأنصاري، قطر، طبعة الشؤون الدينية.

٤٩. زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي، ط. الرابعة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٥٠. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط. الأولى، تعليق عزت عبيد وعادل السيد، حمص، دار الحديث، ١٣٩٣هـ.

٥١. سنن الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ضمن شرحه عارضة الأحوذي لابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.

٥٢. سنن الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، طبع بعناية

محمد أحمد دهمان، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥٣.سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ط. التاسعة، أشرف على التحقيق والتخريج شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٥٤.سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، لأبي محمد عبد الله بن عبد الحكم، صححها أحمد عبيد، القاهرة، نشر مكتبة وهبة.

٥٥.شرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، ط. الأولى، تحقيق عبد الكريم عثمان، مطبعة الاستقلال، ١٣٨٤هـ.

٥٦.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٥٧.شرح أصول اعتقاد أهل السنة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، ط. الأولى، تحقيق د.أحمد بن سعد الغامدي، الرياض، دار طيبة.

٥٨.شرح السنة، لأبي محمد الحسن بن علي البربهاري، ط. الثالثة، تحقيق خالد الردادي، دار السلف، ١٤٢١هـ.

٥٩.شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ط. الثانية، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٦٠.شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي الأذرعي الصالحي - ابن أبي العز الحنفي - ط.الثانية، تحقيق د.التركي والأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٦١.الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، لأبي عبد الله عبيد الله بن بطة، ط. الأولى، تحقيق د. رضا نعسان، المدينة النبوية، مكتبة العلوم الحكم، ١٤٢٣هـ.

٦٢. شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت ـ الخطيب البغدادي ـ ط. الأولى، تحقيق عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ.

٦٣. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، ـ ابن القيم ـ ، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

٦٤. الصارم المنكي في الرد على السبكي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، قابله وعلق عليه إسماعيل بن محمد الأنصاري، الرياض، طبع رئاسة البحوث بالمملكة، ١٤٠٣هـ.

٦٥. صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٦٦. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ط. الأولى، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.

٦٧. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ـ ابن القيم ـ، النشرة الثانية، تحقيق د.علي الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٢هـ/ وكذا المختصر للموصلي، بيروت، دار الندوة الجديدة، ١٤٠٥هـ.

٦٨. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، علق عليه سامي النشار، دار الكتب العلمية.

٦٩. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.

٧٠. **طبقات الفقهاء الشافعية**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ـ ابن الصلاح ـ ط. الأولى، تحقيق محيي الدين على نجيب، بيروت، دار البشائر، ١٤١٣هـ.

٧١. **طبقات الفقهاء الشافعيين**، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تعليق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم، مكتبة الثقافة، ١٤١٣هـ.

٧٢. **الطبقات الكبرى**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، دار بيروت، ١٤٠٠هـ.

٧٣. **طبقات المعتزلة**، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق سوسنه ديفلد، بيروت، ١٣٨٠هـ.

٧٤. **عبد العزيز جاويش**، لأنور الجندي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف [بدون معلومات].

٧٥. **العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير**، ط. الأولى، اعتنى به خالد السبت، الدمام، دار ابن القيم، ١٤٢٤هـ.

٧٦. **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، ط.الثانية، تحقيق د.ناصر الجديع، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ.

٧٧. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، ط. الأولى، الرياض، دار السلام، ١٤٢١هـ.

٧٨. **الفتح الرباني والفيض الرحماني**، لعبد القادر الجيلاني، ط.الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٧٩. **فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية**، لمحمد صالح الزركان،

بيروت، دار الفكر.

٨٠. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٨١. **الفتوى الحموية الكبرى**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الأولى، تحقيق د.حمد التويجري، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٩هـ.

٨٢. **الفرق بين الفرق**، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.

٨٣. **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، دار الكتاب العربي.

٨٤. **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق أحمد الشريف، حولي بالكويت، دار الأرقم، ١٤٠٤هـ.

٨٥. **القصيدة النونية**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي - ابن القيم - شرح محمد خليل الهراس، مصر، دار الفاروق الحديثة.

٨٦. **كتاب الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ط. الأولى، تحقيق د. عبد الله الدميجي، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ.

٨٧. **كتاب القدر**، لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، ط. الأولى، تحقيق عبد الله المنصور، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٨هـ.

٨٨. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، ط. الأولى، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، دار التاج، ١٤٠٩هـ.

٨٩. لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ.

٩٠. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الثانية، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠هـ.

٩١. لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ـ بشرح ابن عثيمين ـ تحقيق أشرف عبد المقصود، ط. الأولى، الإسماعيلية، مكتبة البخاري، ١٤١٢هـ.

٩٢. المجددون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٤١٦هـ.

٩٣. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، ط. الثالثة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٣٩٣هـ.

٩٤. مجموع فتاوى أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.

٩٥. المخصص، لأبي الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٩٦. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ـ ابن القيم ـ، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ.

٩٧. المدنية والإسلام، لمحمد فريد وجدي، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٥٣هـ.

٩٨.مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح، ط. الأولى، إشراف طارق بن عوض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ.

٩٩.المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط. الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

١٠٠. المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

١٠١. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط. الثانية، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

١٠٢. معارج القبول، لحافظ بن أحمد حكمي، المطبعة السلفية، بدون معلومات.

١٠٣. المعتزلة وأصول الحكم، للدكتور محمد عمارة، ط. الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧م.

١٠٤. المعتزلة وأصولهم الخمسة، للدكتور عواد بن عبد الله المعتق، ط. الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.

١٠٥. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت الحموي، ط. الأولى، تحقيق فريد الجندي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

١٠٦. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط. الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

١٠٧. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، استانبول، المكتبة الإسلامية.

١٠٨. المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١هـ، وكذا طبعة دار هجر، الثانية، تحقيق التركي والحلو، ١٤١٢هـ.

١٠٩. مغيث الخلق في ترجيح القول الحق، لأبي المعالي الجويني، ط.الأولى، مصر، المطبعة المصرية، ١٣٥٢هـ.

١١٠. مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.

١١١. الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة،.

١١٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الأولى، تحقيق د.محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤٠٦هـ.

١١٣. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن المحمود، ط. الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.

١١٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ـ ابن الأثير ـ تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، لاهور، الناشر أنصار السنة المحمدية.

١١٥. الوحي المحمدي، لرشيد رضا، ط. التاسعة، المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ.

١١٦. وسطية أهل السنة بين الفرق، للدكتور محمد باكريم محمد باعبد الله،

ط. الأولى، الرياض، دار الراية، ١٤١٥هـ.

١١٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

فهرس الموضوعات